



# معركة بين الدولة والمثقفين

فتحى غانم









# مسوكة بين الدولة والثقلين

بقلم :

فتحي غانم

---



## أسعار كتاب اليوم في الخارج

الجمهورية العظمى	دينار
المغرب	٢٥ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة
الأردن	١٥٠٠ فلس
العراق	٧٠٠٠ فلس
مصر	٧٥٠ فلس
السعودية	١٠ ريال
السودان	٢٢٠٠ قرش
تونس	٢ دينار
الجزائر	١٧٥٠ سنت
سوريا	٧٥ ل.س
الحبشة	٦٠٠ سنت
اليمن	١ دينار
سلطنة عمان	١ ريال
غزة	١٥٠ سنت
ج. الفيتنام	٢٥ ريال
البحرين	٨٠ ب.س
السنغال	٦٠ فرنك
الإمارات	١٠ درهم
قطر	١٠ ريال
انجلترا	١,٧٥ ج.ك
فرنسا	١٠ فرنك
المانيا	١٠ مارك
إيطاليا	٢٠٠٠ ليرة
هولندا	٥ فلورين
باكستان	٣٥ ليرة
سويسرا	٤ فرنك
اليونان	١٠٠ دراخما
النمسا	٤٠ شلن
البنما	١٥ كرون
السويد	١٥ كرون
الهند	٣٥٠ روبية
كندا	٣٠٠ سنت
الجزائير	٤٠٠ كرودير
نيويورك	٣٥٠ سنت
لوس انجلس	٤٠٠ سنت
استراليا	٤٠٠ سنت

### ● الاشتراكات ●

جمهورية مصر العربية  
قيمة الاشتراك السنوى ٣٠ جنيها مصرياً

### البريد الجوى

دول اتحاد البريد العربى ٢٠ دولاراً

اتحاد البريد الافريقى ٢٥ دولاراً

أمريكا أو ما يعادله

أوروبا وأمريكا ٣٠ دولاراً

أمريكا الجنوبية واليابان وأستراليا

٤٠ دولاراً أمريكا أو ما يعادله

● ويمكن قبول نصف القيمة عن ستة شهور

● ترسل القيمة إلى الاشتراكات

٣ (١) ش الصحافة

القاهرة ت: ٥٧٨٢٧٠٠ (٥ خطوط)

● فاكس: ٥٧٨٢٥٤٠



**كتاب  
اليوم  
يصدر عن دار  
أخبار اليوم  
أول كل شهر**

رئيس مجلس الإدارة :

**إبراهيم سمده**

رئيس التحرير :

**نبيل أباطة**

□ عدد سبتمبر ١٩٩٥ □



التصميم الداخلي :

عاطف مصطفى

الفلان :

خالد فرحات



---

**كيف  
سيطرت  
المخابرات  
والجاسوس  
على  
عقول  
المصريين  
؟**

---









**وو هل فقدنا عقولنا ؟!**

**هل انشغلنا بمصادرة الأموال والودائع في  
البنوك وتأميم المصانع والشركات ولم  
ننتبه إلى مصادرة العقول وتأميم الأفكار ؟؟**

إن السيدة السويدية، مارينا ستاك، شغلت نفسها على مدى سنوات للإجابة عن هذه الأسئلة، وقد قابلتها في مصر أكثر من مرة، وهى تسأل وتجاوز وتناقش، كما قابلها عشرات من الكتاب المصريين من بينهم — طبعاً — نجيب محفوظ، وإدوار الخراط، وصنع الله إبراهيم، وإبراهيم عبدالمجيد، ويوسف إدريس، ولويس عوض، وعلى شلش، وجمال الغيطانى، ويوسف القعيد، ومحمود السعدنى، وعبدالحكيم قاسم وغيرهم وغيرهم من كتاب وأدباء معروفين ومشهورين، ثم انتهت السيدة مارينا من تأليف كتاب عنوانه « حدود حرية الخطاب الأدبى فى مصر فى عهدى عبدالناصر والسادات » وقد طبعت جامعة ستوكهولم الكتاب وتقدمت به المؤلفة للحصول على شهادة الدكتوراه ، وكان الدكتور صبرى حافظ الذى تولى المناقشة لهذه الدراسة الشاملة لما نستطيع أن نصفه بحق أزمة التعبير وحرية الفكر المصرى منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢. والكتاب يشمل عدة فصول منها فصل عن الحكم العسكرى فى مواجهة حرية الخطاب منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨١. ومصرع الرئيس السادات. وفصل هام عن حركة النشر تحت رقابة الدولة، وفصل عن الكتاب الذين اعتقلوا أو حبسوا أو



سجنوا من قبل يوليو ١٩٥٢ وحتى أكتوبر ١٩٨١. وأذكر بهذه المناسبة ان السيدة مارينا ستاك كانت شديدة الحرص على مقابلة كل واحد من هؤلاء الكتاب مادام على قيد الحياة، وكانت تستعين بكمبيوتر يسجل كل الأسماء، وكانت حريصة على لقاء المرحوم صلاح حافظ، ولجأت إلى لأساعدها على مقابلته. وكان صلاح في السويد لعلاج السرطان، فلما سافرت إليه من القاهرة إلى السويد، كان قد غادر السويد إلى القاهرة، فعدت لتلتقى به ولتطابق معلوماته بمعلومات حصلت عليها من الآخرين الذين زاملوه في السجن أو المعتقل، وكان اهتمامها كبيرا بروايتين كتبتهما، الأولى « تلك الأيام » عن الإرهاب السياسي، وأخذ أبطالها أستاذ جامعي من كبار المعارضين كلفته الرئاسة بالاشتراك في كتابة الميثاق الوطني، ولكنه كان مشغولا بخيانة زوجته، وكان يدرس الإرهاب السياسي من خلال مناقشات مع إرهابي سابق، لكنه متهم بإثارة الإرهابي ليقتل زوجته.

أما الرواية الثانية، فهي « حكاية تو » عن تعذيب المعتقلين السياسيين حتى الموت، وكانت تسألني عن أسباب نشر رواية « تلك الأيام » في طبعة أولى، وقد حذف نصفها، ثم أعيد طبعها كاملة في محاولة للتعرف على وسائل محاصرة الكاتب بطرق غير مباشرة، مثل اختصار الكتاب قبل نشره، أو تأجيل نشره كما حدث بالنسبة لرواية « حكاية تو » التي ظلت ثلاثة عشر عاما منذ ١٩٧٤ عندما نشرتها في حلقات بروزاليفسوف حتى ١٩٨٧ عندما اتصل بي الصديق مكرم محمد أحمد، والصديق مصطفى نبيل لنشرها في روايات الهلال، وكان مكرم قد تعرض لمحاولة اغتيال وفكر في أنه قد أن الأوان لتحرير القيود على النشر لمواجهة قوى الظلام .

وهناك فصل في الكتاب عن هرب الكتاب إلى بيروت ودمشق



وبغداد في عهد عبدالناصر من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠، وفي عهد السادات من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠. وفي هذا الفصل قائمة بأسماء الكتاب المصريين الذين نشرُوا أعمالهم خارج مصر في عهد السادات . . .

تناولت مناقشات السيدة مارينا مع الكتاب المصريين أسئلة بالغة الأهمية، ما الذي يمكن نشره ومتى؟ ومن الذى في يده قرار النشر، ومن الذى يقرر ما هو كفر وإلحاد. وما هو دور الرقابة الرسمية والرقابة غير الرسمية والضغوط التى تقع على الكتاب والمؤلفين وأنواع العقوبات التى يتعرضون لها وتحد من حريتهم. فى التعبير، وتقول السيدة « مارينا » أنها عندما كانت تلقى مثل هذه الأسئلة شارحة أن هدفها البحث عن حرية التعبير، كان الكتاب يواجهونها بالضحكات قائلين: إن البحث ليس عن حرية التعبير، بل عن القيود على حرية التعبير، فهذا هو حالهم، لكن دراسة العقوبات والقيود التى واجهها الكتاب فى نشر أعمالهم خلال ثلاثين عاما من حكم عبدالناصر والسادات، هى بالضرورة دراسة لحرية التعبير، ولا بد أن نعتز بأن هناك قدرا من الحرية للكتاب حتى فى أشد النظم استبدادا، وهى حرية مكفولة على الأقل للبعض أو القلة ومع ذلك لم يفقد كتاب مصر - فى رأى السيدة مارينا - حريتهم تماما، لكنهم واجهوا خطة شاملة للسيطرة التامة على ما يكتبونه أو ينشرونه، وامتدت السيطرة إلى كل مطبعة فى مصر. سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا. ولم يشهد الكتاب فترة بلا رقابة رسمية طوال الثلاثين عاما سوى سبعة أشهر. على نحو ما سوف نقتنيه .

وعند قراءتى لكتاب السيدة مارينا ، تذكرت أحداثا بالذات كنت شاهدا عليها لذلك سمحت لنفسى أن أعيد صياغة ما تذكره بأن أضيف إليه تجربتى الخاصة ؛ فما كان بالنسبة لها قوائم بأسماء وأرقام إحصائية ، كان بالنسبة لى مشاهد إنسانية ؛ فيها قلق



وحيرة وغضب ونفاق وبكاء بالدموع وهرب من البلاد ولقاءات في الهجرة ، وأسئلة في شوارع لندن أو باريس أو الكويت عن الأحوال في مصر ولماذا لا يكتب فلان، ولماذا اعتقل فلان.

واستمرت هذه الحياة المفعمة بالتوترات والأسئلة الفضولية أو الشامتة أو المشفقة طوال مرحلة ثورة تولت السلطة فيها القوات المسلحة، ألغت الأحزاب القائمة والبرلمان وفرضت على الصحافة سيطرة ورقابة الدولة لتضمن السلطة قوة مطلقة تبدأ من قمة النظام الحاكم لتتغلغل في جميع مستويات اتخاذ القرار حتى وصل الأمر إلى اختيار رؤساء تحرير الصحف وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية من أهل الثقة، بالإضافة إلى رقابة رسمية موزعة بين وزارتي الاعلام والثقافة، ثم هناك رقابة عسكرية، ووظائف رقابية تقوم بها أجهزة أخرى كالمباحث وأمن الدولة.

ولقد أحاطت هذه القوى جميعها بالكتاب وحاصرتهم من كل جانب، حتى انتشرت النكتة التي أطلقها الشاعر مأمون الشناوى، ورددها شقيقه كامل الشناوى أن «مماخبارات إلا بنى آدم» وأصبح الصحفيون في مؤسساتهم والكتاب في المقاهى والمنتديات يتعاملون بافتراض أن الأصل في الصحفي أو الكاتب أنه عميل للمباحث أو المخابرات وأن وجوده في مهنته يرتبط بكتابة التقارير عن زملائه.

وكانت إلى جوار كل هذه الضغوط دوائر دينية تشن حملات بين وقت وآخر، مهاجمة أعمال كبار كتاب مثل نجيب محفوظ أو عبدالرحمن الشرقاوى، أو كتاب صغار لم يسمع عنهم أحد. وكان النظام يشجع هذه الحملات أحيانا ويستغلها لضرب كاتب كحالة عبدالرحمن الشرقاوى الذى تعرض لهجوم مزدوج باعتراضات دينية على روايتى الحسين ثائرا، والحسين شهيدا، واعتراضات



سياسية في عهد عبدالناصر تستريب في ولائه للثورة. أو حالة نجيب محفوظ في أولاد حارتنا، فلا نستطيع أن نعرف على وجه التحديد نسبة الاعتراض باسم الدين ضد الرواية والكاتب، ونسبة الاعتراض باسم المنافسة الصحفية. ضد الأهرام ورئيس تحريرها محمد حسنين هيكل الذى نشر الرواية، وهل كانت صرخات الاحتجاج موجهة من قراء للرواية، أم من أعداء لهيكل من داخل السلطة ومن الشلل المتلفة حول عبدالناصر. تريد أن تسقط هيكل أو على الأقل تحرجه وهى لم تقرأ حرفا من رواية أولاد حارتنا.

وعلى أية حال تقلبت حرية التعبير، حسب صراعات داخلية على السلطة، وبسبب اتجاهات سياسية خارجية، في اتجاه أمريكا أو روسيا أو عدم الانحياز أو القومية العربية أو الأمة الإسلامية، ولاشك أن أسلوب كل من الرئيسين عبدالناصر والسادات كان مختلفا نحو الكتاب والصحفيين، وكانت هناك سنوات استرخاء وسنوات توتر، لكن عند الدراسة المتعمقة، سوف نجد أن كلا العهدين يشتركان في موقف واحد، وفي خطة واحدة للسيطرة على الكتاب والصحفيين والحركة الأدبية، أى السيطرة على عقول المصريين، وغير صحيح أن هناك خصومة بين العهدين في مجال الرقابة، وإذا كانت هناك خلافات سياسية في مواقفهما إلا أنها لاتخفى التشابه بينهما في مجال السيطرة على حرية التعبير، ولذلك نرى أن البداية الصحيحة للتحويلات طرأت على حرية التعبير والفكر في مصر، في بداية الثورة التى قادتها القوات المسلحة.

ولقد ورث السادات القيود التى فرضها عهد عبدالناصر على حرية التعبير والسيطرة على الصحافة والنشر، وهى القيود التى كانت مقدمة للانهييار الثقافى بعد حرب ١٩٦٧، ثم عهد السادات. وهذا يفسر لنا ماقد يبدو غريبا ومتناقضا، فقد شهدت مصر



ازدهارا أدبيا بلغ ذروته أيام الرقابة والاضطهاد والاعتقالات في عهد عبدالناصر. ثم جاء السادات وألغى الرقابة الرسمية، ومع ذلك ظهرت عوامل التفكك والخمود الأدبي والثقافي.. وكان ماأعلنه السادات عن إلغاء الرقابة يختلف تماما مع ما جرى في التطبيق.

والآن نشرع في دراسة موضوعية تقوم على الوقائع والاحصائيات لمعرفة أجزاءات القهر والرقابة، ولقد تناولت السيدة مارينا ستاك الكتاب الذي كتبوا رواية واحدة على الأقل، أو مجموعة قصص قصيرة ونشرت بين عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٤، أو بعد ذلك بفترة قصيرة، وتابعت أحوال هؤلاء الكتاب واحدا واحدا، من تعرض للاعتقال. ومن داخل السجن، ومتى ولماذا؟ وماذا كانت عليه احتمالات النشر بعد الإفراج عنه. ونتيجة وضع أسمائهم في قائمة سوداء، أو إيقافهم عن العمل لفترات طويلة مما دفع بعضهم إلى اختيار النفي أو الهجرة، أو البحث عن ناشرين خارج مصر، وهي الظاهرة التي بدأت في الانتشار منذ بداية السبعينيات.

وتلاحظ السيدة مارينا ستاك. إن كلا من عهدى عبدالناصر والسادات كان محل اهتمام كبير شرقا وغربا من كتاب ومؤرخين تناولوا سياساتهما الخارجية، والصراع العربى الإسرائيلي، ودور مصر في العالم العربى والعالم الثالث، وعلاقة عبدالناصر أو السادات بأمريكا أو الاتحاد السوفيتى. وهناك كتب كثيرة تناولت شخصيتيهما كزعيمين، وماهى آراؤهما السياسية وأسلوبهما في ممارسة الحكم، لكن لا يوجد أدب أو كتب تتناول موقفهما من حرية التعبير والفكر، قد توجد إشارات عابرة أو هامشية، وتسجيل لموجات الاعتقال، لكن بلا دراسة لتأثير هذه القيود على الحياة الثقافية والاجتماعية، وربما كان كتاب أنور عبد الملك عن



السنوات العشر الأولى لعهد عبدالناصر «مصر والمجتمع العسكرى» هو أقرب الكتب لتناول الحياة الثقافية المصرية والمناخ الثقافى فى ظل القيود وقهر الصوت المعارض، كما أن حالات القهر فى عهد السادات لم يتعرض لها الكتاب الأوروبيون.

وعندما أعود بذاكرتى إلى تلك الأيام أرى أن ماكتبته عن الصحافة والمتقنين فى «الرجل الذى فقد ظله» و«زينب والعرش»، قطرة فى محيط، ومازالت مشاهد محفورة فى ذاكرتى أضيق بها حتى اليوم لأنها تذكرنى بحالة الانهيار ومناخ الضياع الثقافى.

اذكر الزميل الصحفى الذى أصبح رئيسا لمجلس إدارة وكان سببا فى دخولى مبنى المخابرات العامة لأول مرة فى حياتى بناء على استدعاء لى، ليفاجئنى بأنه كتب تقريراً ضد إحسان عبدالقدوس يحتوى على أكثر من عشرين اتهاماً ويستشهد بى، وواجهته أمام المسئول الذى طلب سؤالى بأن تقريره كاذب ليس فيه اتهام واحد صحيح. وكان قد عرف بخلاف وقع بينى وبين إحسان فى العمل، فتصور أنى سأقف إلى جانبه ضد إحسان، وجاء يوسف السباعى يقول لى وهو فى حالة استياء من موقف صاحب التقرير: إن مسئول المخابرات اتصل به، وامتدح موقفى، لكنى لامتدح موقف أجهزة الدولة التى عرفت أخلاق هذا الصحفى ثم وضعت فى منصب رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة، ولا أنسى يوم صدر القرار بفصل عبدالستار الطويلة، ومفيد فوزى من صباح الخير، وكنت رئيساً لتحريرها، وحالة الوجوم والقرع التى سادت بين المحررين، والخوف فى العيون والأيدى ترتعش وهى تمسك بالقلم، واليهواجس والريب، ومفيد فوزى يستقبلنى فى بيته شاحب الوجه لايعرف سببا لفصله، ولا يرى أملا فى النجاة إلا فى صديقه عبدالحليم حافظ وعلاقته بالمشير.



وهكذا كانت تصاغ القيم والأولويات لشباب الصحفيين، اذكر عبدالله الطوخى مسافرا معنا في وفد إلى تونس خروجه من مطار القاهرة يحتاج إلى مراجعات، وعودته إلى القاهرة تحتاج إلى نداء على اسمه بالميكروفون وسط قاعة تسلم الحقائق لتستجوبه أجهزة الأمن، دخل اسمه القائمة السوداء ولم يخرج منها منذ قبض عليه في أغسطس ١٩٥٢، وحكم عليه بالسجن عامين بتهمة الشيوعية، أقسم أنه طلق السياسة منذ خرج من السجن لكن مخالف السيطرة مازالت تمسك به لأنه كاتب في رأسه أفكار، لكن أية أفكار تنطلق في هذا المناخ.

إن مارواه محمود السعدني ساخراً شاهدته بأكيا فزعا يوم جاء من الكويت إلى بغداد مطرودا محروما من سيارته.. ينتقل مع زوجته وعياله من بلاد الله إلى بلاد الله يروى ساخرا بأكيا عن أجهزة تطارده لانتمائه إلى حزب «زمش» أو «زى مانت شاي». إن مئات المشاهد التى نواجهها في الإنسان في ملامح وجهه وبريق عينيه، وبحة صوته، ولهجته وحركة يديه، تفضح لنا كيف كان القهر يلتهم كل قدرة على التفكير، جمال كامل الرسام الكبير خارجا من المعتقل لايعرف حتى مات سبب اعتقاله.

هذه حالات بلغت من الشذوذ مايفوق حالات التعذيب المادى الجسدى الذى ينتهى بموت أو تشويه جسد كاتب يرفض الاستسلام فيحافظ بموته وباستشهاده على كرامة أفكاره.

كانت السلطة قد دخلت معركة ضد حياة المثقفين بتياراتها المختلفة إسلامية يسارية ليبرالية حزبية، وكان العدو الفكرى أمامها يشمل حسب الوضع القائم في سبتمبر ١٩٥١ أى قبل قيام الثورة بعشرة أشهر، نشاطا صحفيا غير عادى، إذا كان قراء القاهرة يستقبلون كل يوم واحداً وعشرين صحيفة، ويختارون كل



أسبوع بين مائة وواحد وعشرين مجلة أسبوعية، ولهم الحق في قراءة مائة واثنين وسبعين مجلة شهرية أو نصف شهرية، أو تصدر حسب ظروف خاصة، ولقد بدأت المعركة بعد شهر عسل قصير انقضى بعد ثلاثة أسابيع منذ قيام الثورة وكانت بداية حركة قمع لإضراب عمال كفر الدوار حيث سقط ٦ قتلى و٨ جرحى. وصدر الحكم بالإعدام على اثنين من قادة الإضراب، هما مصطفى خميس، ومحمد حسن البكرى بعد محاكمة عسكرية، وتم تنفيذ الحكم شنقا في اليوم التالي لصدور الحكم في نفس الموقع الذى تظاهر فيه العمال.

وكان لهذا الحكم تأثيره المباشر في اختفاء جانب من الحركة الثقافية تحت الأرض فوراً وهى الحركة الماركسية، وبعد قليل كانت بقية الأحزاب السياسية تواجه نفس المصير بعد ضربات غلب عليها أول الأمر التردد من جانب مجلس قيادة الثورة، لأن الضربات كانت توجه إلى من ساهموا في قيامها وأيدوها.. سواء كانوا من الشيوعيين وحركة «حدثو» أو الليبراليين مثل إحسان عبدالقدوس الذى تعرض للحبس في السجن الحربى عندما ظن أن علاقته بقيادة الثورة تسمح له بالكتابة عنهم بحرية ويقول إنهم «جمعية سرية تحكم مصر».

لقد فقد الضباط ثقتهم في المتقنين وسقطت شعبيتهم إلى الحضيض، ولم يتصور أحد أنه بعد عامين سوف يظهر جمال عبدالناصر كبطل حقيقى في مصر والعالم العربى.









تفريغ  
العقول  
وتطهير  
الأحزاب  
ثم إلقاء  
العقول  
والأحزاب









و نعم أصبح جمال عبد الناصر بطلا حقيقيا  
وزعيما لمصر وللعالم العربي بلا منازع ولكنه  
وهو يتقدم صاعدا درجات سلم الزعامة كان قد  
أفرغ عقول المصريين من أفكارهم السابقة التي  
اعتادوا عليها وذلك لتأمين الثورة وتأمين النظام.  
ولم يضع في اعتباره ان الطمانينة والأمان الذي  
ثمّنه عقول فارغة لابد أن ينتهي إلى ردود فعل في  
حجم الكارثة. ee

بعد عامين من الثورة كنا جميعا نهلل لعبد الناصر الزعيم الذي  
فتح لنا أبواب التحرر من دوائر الاستعمار بمشاركة في مؤتمر  
باندونج، والذي قرر أن يشتري السلاح من تشيكوسلوفاكيا  
متحديا احتكار السلاح الأوروبي الغربي والأمريكي. والذي فتح  
أسواقا للقطن المصري في الصين والاتحاد السوفيتي فلم تعد  
حقول القطن في مصر صنّعة تابعة لمصانع النسيج في إنجلترا، ثم  
هو الذي وجه ضربة المعلم في يوليو ٥٦ بقرار تأميم قناة السويس.  
وفي تلك اللحظة ثبتت دعائم زعامة عبد الناصر في تاريخ مصر  
والعالم العربي والعالم الثالث، وهي زعامة لاشك فيها، ولقد التف  
حولها الشعب وقد نسي في لحظات السنوات التي خاضتها الثورة  
منذ قيامها في يوليو ١٩٥٢، والضربات التي وجهتها للأحزاب  
وللمتقنين وللصحافة ولكل أفكار معارضة. فإذا كانت تلك  
الضربات انتهت إلى تأميم قناة السويس وتحرر الجيش من



ضغوط السلاح الانجليزى وحرية الفلاح المصرى فى تسويق محصوله الاول وهو القطن. والتمن مقبول ومدفوع. وعلينا ان نبدأ عهدا جديدا.

لكنه بكل المقاييس كان ثمنا باهظا. ولقد دفع الشعب المصرى القسط الاول من الثمن عندما لم تنسحب القوات المسلحة إلى ثكناتها وقررت أن تتولى بنفسها عمليات البناء.. وقررت أن تتولى بنفسها مهمة التفكير. وكانت النكتة المشهورة التى أطلقتها أم كلثوم أنها تنصح أى أب حريص على مستقبل ابنه أن يسعى لإخضاله الكلية الحربية ليتخرج الطالب ويعمل فى أى عمل يشاء طبيباً جراحاً أو مهندساً أو مدير بنك أو كاتباً ورئيس تحرير أو قاضياً يصدر الأحكام على الناس فى مجلس القضاء.

أما مجلة روزاليوسف فكانت لها طريقتها فى التهكم على تولى السلطة العسكرية كل مهام البناء. فعندما كان البعض يقولون إن هناك داخل السلطة مثقفين من غير ضباط الجيش مثل الشيخ أحمد حسن الباقورى. كانت روزاليوسف تقول إن اسمه أ.ح. الباقورى. أى أركان حرب الباقورى، ولهذا شارك معهم فى الوزارة. وكانت الرقابة تفزع من مثل هذه التعليقات وكانت هناك ضجة عندما نشرنا مقالا بقلم أ.ح. الباقورى.

ومن النكت التى مازلت أذكرها ان حفلا أقيم لانتخاب ملكة جمال فكان الفائز ضابطا، غير ان المثقفين كانوا يتراجعون خائفين أو مترددين أمام بطش يتصاعد تدريجيا. ومنذ البداية فى ٨ سبتمبر ٥٢ أصدر مجلس قيادة الثورة قانون إعادة تنظيم الأحزاب، وقرر أن يجعل من نفسه حكما يراقب اللعبة ويصدر أحكامه، ولا يتدخل — هكذا فى البداية — فى الانتخابات ولا يشترك فيها. وقد تحدد شهر فبراير ٥٣ موعدا لإجراء الانتخابات أى بعد



سنة أشهر من صدور قرار تطهير الأحزاب. ولقد امتثلت أغلب الأحزاب للشروط التي وضعها مجلس قيادة الثورة. أن تتولى تطهير صفوفها من الأعضاء الذين اعتقلتهم الثورة أن تعلن برامجها وأسماء أعضاء الأمانات العامة وامتثل أكبر حزب وهو الوفد للشروط كما امتثل لها أصغر حزب ولعله حزب بنت النيل ورئيسه الدكتور درية شفيق. وظل حزب الإخوان المسلمين في مركز الصدارة وفوق التطهير. لكن لم يمض شهر واحد حتى فرضت الرقابة يوم ٢١ أكتوبر ٥٢.

وجاء ١٠ ديسمبر ليواجه المصريون إلغاء الدستور، وبدأ العام الجديد بقرار حل الأحزاب ماعدا الإخوان المسلمين في ١٧ يناير ١٩٥٣. أما الأحزاب الشيوعية فكانت قد هربت تحت الأرض في العمل السري منذ صدور أحكام الإعدام أول الثورة في إضراب عمال كفر الدوار.

ومع قرار حل الأحزاب هوجمت مقارها. وصودرت ودائعها في المصارف واستولت السلطة على المطابع واختفت الصحافة الحزبية، واختفى الرأي المعارض واعتقل في نفس الوقت مائة وأربعة وأربعون عضوا من أعضاء البرلمان السابق على الثورة.

وقررت الثورة أن تفتح لها مؤسستها الصحفية. فاستولت على مطابع شركة الإعلانات الشرقية وشركة الإعلانات المصرية والتي كان يملكها في الأربعينيات المليونير الانجليزي «فيني» صاحب الشارع المشهور باسمه في الدقي. وتولى أنور السادات رئاسة مجلس إدارة دار التحرير التي تضم إلى جانب المطابع المصادرة دار تحرير تضم جريدة الجمهورية وصاحب الترخيص بها هو جمال عبد الناصر شخصيا.. وكان المقصود بها أن تملأ الفراغ الفكري السياسي نتيجة مصادرة صحف الأحزاب بعد إلغائها.



وتتساءل السيدة «مارينا ستاك» صاحبة الدراسة عن الرقابة على الرأى والنشر فى عهدى عبدالناصر والسادات وهى الدراسة التى دفعتنى إلى كتابة هذه المقالات.. تتساءل كيف تستطيع الثورة أن تحقق مبادئها النبيلة بتصفية الأحزاب. وإغلاق الصحف وإقامة محاكم ثورة ومحاكم خاصة باسم محاربة الفساد.

ولقد حاول كتاب وصحفيون مواجهة ضرب الصحافة وتقييد حرية التعبير السياسى بأن دعوا إلى تشكيل جبهة وطنية فكانت نتيجة هذه الدعوة اعتقال الصحفيين من اليمين واليسار واستمرت حملات الاعتقال حتى وصلت إلى المنطقة التى كانت محرمة وهى الإخوان المسلمين فجاء يناير ١٩٥٤ وقوات الشرطة الحربية ورجال الأمن يعتقلون أربعمائه وخمسين من الإخوان. وكان لابد أن يؤدى هذا إلى تيار مضاد للاعتقال وكبت الحريات تجمع واحتشد فى صفوفه وفديون وشيوعيون وبعض رجال القوات المسلحة، والتفوا حول محمد نجيب رئيس الدولة وبدأ ان هذه الانتفاضة سوف تنجح فى شهر مارس ١٩٥٤. فقد ألغيت الرقابة على الصحف يوم ٥ مارس واشتعلت الصحف بمقالات الرأى والرأى الآخر. وظهر أساتذة جامعيون من القاهرة والاسكندرية يدافعون عن حرية الرأى والديمقراطية.

واشدت حملة الحرية فصدر قرار مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس بالإفراج عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين، والإعلان عن انتخابات عامة فى يونيو القادم مع رفع الحظر السابق على الأحزاب خلال شهر واحد.

أفراح الديمقراطية كانت ترتبط بأمل فى بدء عهد جديد، بعد أن تمت عمليات الهدم وإزالة النظام الملكى القديم، فلم تعد هناك حاجة إلى استخدام السلاح والتعامل بالقوة. أو كما كان يقول ابن



خلدون: إن قيام الدولة يبدأ بالسيف، فإذا قامت الدولة انطلق البناء بالقلم وتراجع السيف، أى تنطلق الأفكار وتزدهر الثقافة. ولا يعود السيف إلى الظهور إلا فى مرحلة الاضمحلال ونهاية الدولة سواء بإنهيار وتفكك داخلى أو غزو خارجى. فبداية الدولة ونهايتها بالسيف، وبين البداية والنهاية يكون التعمير والبناء بالقلم أى بالفكر والثقافة. لكن القلم انكسر فجأة وسط أفراح مارس ١٩٥٤.

وبينما كان المثقفون فى مقاهى القاهرة والاسكندرية يتبادلون التهانى بعد أن بدأ عام ١٩٥٤ بداية سيئة بإغلاق ثمانى مجلات بينها «الكتاب» لسان حركة السلام و«الملايين» لسان حال الحركة الديمقراطية الوطنية حدثت و«المعارضة» لصاحبها فتحتى الرملى... وأنه لدليل على شذوذ أحوال الثقافة فى مصر أن تقدم اسم فتحتى الرملى لقراء اليوم بأنه والد «لينين الرملى» عبقرى المسرح وبغير هذا التقديم لن يعرفه أحد فى جيلنا الحاضر.

وكان أيضا إغلاق مجلتى «الثقافة» و«الرسالة» وفى مقابل ذلك كان العرض المطروح لسد الفراغ الثقافى هو إقامة هيئة التحرير إلى جانب دار التحرير للطباعة والنشر.

لقد كان كل شىء يبشر بأن العهد الجديد قد بدأ، والبداية بالغة السوء فى أول شهرين من عام ١٩٥٤ هى نهاية مرحلة انتهت ولم تعد هناك حاجة إلى استمرارها. لكن حدث فجأة أن عادت الرقابة مع نهاية الشهر يوم ٢٨ مارس. وصدر قرار بتأجيل الانتخابات. وسيطرت مظاهرات عمال حلوان أو مظاهرات «صاوا صاوا» على وزن «ماو ماو» القبيلة الافريقية التى اشتهرت بأكل لحوم البشر.

وهوجم أساتذة الجامعات وضربوا طه حسين والدكتور



السنهوري رئيس مجلس الدولة. ضربات لها دلالتها في اكتساح مراكز التفكير.. وبعد أيام قرر مجلس قيادة الثورة يوم ٥ ابريل تطهير الصحافة والجامعة وبعد عشرة أيام تقرر حل نقابة الصحفيين يوم ١٦ ابريل، ثم كانت تلك المذبحة التي تعرض لها كبار الصحفيين. وكنت أجلس في مكتب كامل الشناوى بجريدة أخبار اليوم وكان يشرف على الأخبار السياسية والتحلية وأذكر بين الحاضرين صديقنا الحميم سعيد سنبل، عندما صدر بيان مجلس قيادة الثورة فيه اسم كامل الشناوى وإحسان عبدالقدوس وآخرون يتهمهم بالحصول على رشاوى أو مصاريف سرية من حكومات عهد الملكية البائدة ودق جرس التليفون وكان مصطفى أمين يطلب من كامل أن يصعد إلى مكتبه، وصعدنا معه وهو يترنح دافع العينين لا يفهم ما الذى يحدث وماذا يريدون منه وما هدفهم من التشهير وهل يستطيع أن يرد؟

أما السيدة روزاليوسف فقد قابلتها في بيت زوج ابنتها فكانت تهاجم وتشتم وقررت أن تنشر خسائرها من المضادات التي واجهتها من الحكومات التي عارضتها وكتبت ان كل ما حصلت عليه كان تعويضات طالبت بها على ماتحملته نتيجة مصادرة مجلتها وتقييد حريتها في إعلان رأيها وما حصلت عليه أقل بكثير من الخسارة المادية أو المعنوية التي تعرضت لها وكانت اتهامات المصاريف السرية تتسع لتشمل ثلاثة وعشرين صحفيا وكاتبا وأربع عشرة مجلة وصحيفة على رأسها طبعا مجلة روزاليوسف المعارضة المشاكسة.

وانشغل المثقفون بضربات متلاحقة.. حل مجلس إدارة نقابة المحامين، أحكام بالسجن عشر سنوات وخمسة عشر عاما على مجمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح صاحبي وكاتبى المصرى وسحب



رخصة إصدار «المصرى»، وقد صدر آخر عدد من الصحيفة يوم ٤ مايو ٥٤.

وبعد أيام صدر يوم ٢٦ مايو القرار النهائى بإلغاء أية صحيفة حزبية وهى فى مجموعها ٤٢ صحيفة ومجلة غير صحافة الشيوعيين التى توقفت من قبل. فلما جاء شهر سبتمبر بدأت الحملة ضد الجامعة وطرد أربعمائة وخمسين أستاذا ومدرسا. أطبقت الكماشة على الصحافة والجامعة تحاصر الفكر والرأى وكانت مذبحة للعقول، وثمانى باهظا تحمله المصريون وقبلوا التضحية به ورفعوا عبدالناصر إلى مرتبة الزعامة الحقيقية. وكان أملهم مرة أخرى أن يبدأ عهد جديد وأن يتراجع السيف ليبنى القلم.









---

# أمن المقول الفارغة

---









**و الكماشة على الصحافة والصحفيين وعلى  
الجامعة وأساتذتها، وخيم مناخ القهر على المثقفين  
للاشتباه في عدم ولائهم للثورة. وظهرت بوادر  
الجدل حول قضية «الثقة والكفاءة أو «أهل الثقة»  
و«أهل الخبرة»، ومع ذلك ظلت الجماهير تنتظر  
انفراج الأزمة.. ee**

فعبد الناصر الذى تحدى الغرب وصافح «شواين لاي» فى  
باندونج، والذى كسر احتكار السلاح واشتراه من تشيكوسلوفاكيا  
الشيوعية لابد أن يتجه إلى الجماهير ليكسبها معه فى معركة التنمية  
ومضاعفة الدخل.. وظهرت بالفعل بوادر تخفيف قيود الرقابة..  
وكان أول من أبلغنى بأن الرقابة سوف ترفع هو «أنور السادات»،  
وقد استدعانى إلى مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة بالقرب من  
«شيراتون الجزيرة» الآن.. وقال لى: إن الإعداد لدستور جديد قد  
تم، وكنت أكتب فى باب «أدب وقلة أدب» بـ«آخر ساعة» عن  
«الحرية» وإلى أى حد تقف عنده.. «وكتبت أن شيئاً واحداً لا بد أن  
نتركه حراً إلى أقصى حد وهو الأدب والفن، وكان الدستور الجديد  
لم يتعرض لهما»، ولكننى أنظر إلى المستقبل الذى يجب أن تتضح  
لنا فيه حقيقة الأديب أو الفنان فى المجتمع، إنه الكشاف الذى  
يستطيع للطريق أمام موكب الحياة، وهو الذى يسبق الزمن  
بخياله، ويعرض تقريراً مفصلاً فى شكل أعماله الفنية عن كل  
ما يمكن أن نصل إليه من تطور.. ورجل السياسة يتلمس من الأدب



والفن المبادئ الأساسية التي يتجه إليها المجتمع الذين يعيش فيه.. وهذه حقيقة ليست مقصورة على السياسة، بل العلماء في اكتشافاتهم واختراعاتهم يهتدون بخيال من سبقهم من الفنانين والأدباء.

لقد حلم الفنان بالطائرة، وبالقمقم الذي ينفجر فتخرج منه قوة مدمرة، وهو الذي وصف في ألف ليلة مرآة الساحرة التي تحولت إلى تليفزيون والكرة البللورية التي تحولت إلى تليفون.. ومن أجل هذا استحق الفنانون والأدباء حريتهم كاملة.

حاولت في تلك الأيام بين ١٩٥٤ - ١٩٥٥ أن أخرج الأدب والفن والحركة الثقافية عموماً من الحصار الذي فرضته كماشة الأمن، وذلك الاتجاه الذي بدأ منذ بداية الثورة، لوضع الصحافة ثم الأدب والعلم تحت سيطرة الأمن، أو تعبير آخر أن تكون استراتيجية الثقافة جزءاً من استراتيجية الأمن.. وبذلك يكون محروماً على المثقفين المغامرة والاندفاع في الخيال أو الوقوع في الخطأ، وأن يظلوا باستمرار تحت إشراف الرقيب..

وكان لابد من الكتابة في مناخ تتراجع فيه ولو نسبياً سيطرة الرقابة بعد أن أعلن عن بدء تنفيذ الدستور الجديد في ١٩ يونيو ١٩٥٦، بل أعلن عن انتهاء قانون الطوارئ.. وكان الدستور يضمن بنصوصه حرية الصحافة والنشر في حدود القانون «مادة ٤٥».. وظهر في نفس الوقت قانون جديد للصحافة يحدد ما يخضع للرقابة على سبيل الاستثناء من القاعدة التي هي حرية النشر، وشملت الاستثناءات الدفاع الوطني، وقداسة الحياة الخاصة، وعدم المساس بالقضايا الجنائية التي ينتظرها القضاء وقضايا هتك العرض والاغتصاب وقضايا الأحوال الشخصية كالطلاق. وأن يلتزم الصحفيون بأخلاق المهنة وميثاق شرف تتولى نقابة الصحفيين إعلانه.



وقد سرى حماس بين الفنانين في انتظار فجر الحرية، وتشجعوا على معارضة الرقابة وأرسلوا خطابات إلى الصحف تشكو من تعسف الرقيب، وأذكر من بين هذه الخطابات.. رسالة وصلتني من جمال فارس.. وكان مديعا في الإذاعة الأوربية، وممثلا ودخل ميدان الإنتاج السينمائي، وهو ابن الممثل الكبير عباس فارس، وأترك للقارئ قراءة نص الخطاب، فهو أبلغ في التعبير عن معاناة الفنان من الرقابة، جاء في الخطاب:

«منذ ثلاث سنوات — ١٩٥٢ — أنتجت فيلم «السماء لا تنام» وموضوعه يدور حول فكرة أن الشر هو جزاء الشر، وإن الخير هو جزاء الخير، وقد أرسلت السيناريو إلى الرقابة، فوافقت عليه بعد إدخال بعض تعديلات طفيفة قمت بتنفيذها جميعا أثناء التصوير، ثم أرسلت الفيلم إلى الرقابة بعد انتهاء تصويره فوافقت عليه وعرض الفيلم في القاهرة، وفي أغلب دور العرض في أنحاء القطر المصري، كما أرسلته إلى السودان وشمال أفريقيا وسوريا ولبنان، وفجأة منذ عام واحد أخطرتني الرقابة بأنها منعت تصدير الفيلم إلى الخارج ولا أدرى سببا لهذا الإجراء الغريب بعد مرور سنتين على عرض الفيلم، وحتى اليوم مازال المنع قائما.

ولكن العجيب حقا أن صوت العرب أذاع نفس الفيلم المحظور تصديره إلى الخارج في إذاعته يوم ٨ أكتوبر عام ١٩٥٥، أي في الشهر الماضي ولاشك أن صوت العرب لا يذيع فيلما ضارا بسمعة البلاد، إنى تكبدت خسارة كبيرة في هذا الفيلم، فهل تظن أن منتجا صغيرا مثل يستطيع إنفاق ماله وهذا هو تصرف الرقابة معه. إنى أول من يؤمنون بفائدة الرقابة على الأفلام وضرورتها، إنها شيء غير مرغوب فيه، ولكنه ضروري، ولا نستطيع إلغاؤه تماما، وإلا استغل بعض المغامرين الفرصة



ليصوروا أفلاما مبتذلة تخدش الآداب والنظام العام، ولكنى أقترح تنفيذ النظام المتبع في أمريكا وبريطانيا وفرنسا، وكثير من البلاد الأخرى، فتكون الرقابة من هيئة مكونة من رجال صناعة السينما أنفسهم، فلجنة الرقابة تشمل مخرجين وكتابا وممثلين تنتخبهم النقابة ليشرفوا على نظافة أفلامنا.. وخلوها من العيوب التي تخدشها، وعندئذ فقط نستطيع أن ننتج القصة الجيدة والأفلام الجيدة.. أريد أن أعرف من المخطيء، صوت العرب أو رقابة الأفلام.. من يجب على هذا السؤال؟

جمال فارس..

وقد نشرت الخطاب، وكتبت انى ضحكت حتى شعرت بالمغص الما، وانتظرت مع جمال فارس تبشير الحرية الجديدة، وتؤكد لنا ان الحرية قادمة لا ريب فيها قبل بدء تنفيذ الدستور الجديد بأسبوع واحد، عندما أصدر جمال عبدالناصر يوم ١١ يونيو قراره التاريخي بحذف الفقرة التي تعفى رئيس الدولة من النقد في الصحافة والكتب.. وأجمعت مانشئات الصحف على أن القرار التاريخي يبدأ عهدا جديدا من الحرية بلا رقابة تتعسف أو تتحكم أو تفكر في الأمن على حساب الفكر، وتفرض الاستقرار بإلغاء نشاط العقل..

لكن القرار التاريخي الذي يبيع نقد رئيس الدولة، انتهى يوم ٢٢ يوليو - عمليا - بقرار لوزارة الإرشاد القومي برفض الترخيص لستين صحيفة ومجلة! وأدرك الأدباء والفنانون ومعهم جمال فارس، أن انتظار ساعة الفرج سوف يطول، وهاجر جمال فارس إلى إنجلترا حيث عاش هناك، ولأن مصر لا تحتاج إليه كمذيع أو ممثل أو منتج ينفق أمواله في الانتاج السينمائي، فكل هذا لايساوى شيئا في نظر موظف يراجع تقريراً ما للأمن ومسئولا يصدر قراره



ليطمئن على الأمن بأسلوب إغلاق جميع الأبواب التي قد تثير المشاكل، خاصة تلك المشاكل الفكرية والثقافية التي لا يفهمها أو لا يستطيع أن يستوعب أبعادها بوضوح، من يتخذ القرار الأمي.

وجاء أكتوبر ١٩٥٦ ومعها العدوان الثلاثي، وعادت الرقابة كاملة، فلما انكسر العدوان وتوج عبدالناصر بطلا عالميا انتصر على انطوني ايدن رئيس وزراء بريطانيا التي لم تعد عظمى وحي موليه رئيس وزراء فرنسا الحاقدة على تأميم قناة السويس التي تعتبرها فرنسية، وبين جوريون الذي يحلم بإسرائيل الكبرى.

كان المتوقع أن تعود البلاد إلى مسيرة الحرية، لكن الرقابة استمرت وتوسعت حتى شملت في يونيو ١٩٥٧ مجلة «بنت النيل» وصاحبيتها د. درية شفيق التي تطالب بحقوق المرأة السياسية تصدر قرارا بإغلاقها. وأغلقت بعدها مجلة «السيدات المسلمات» عام ١٩٥٨. وفي مقابل ذلك تم جمع كتاب اليسار في المنفى في صحيفة المساء تحت رئاسة خالد محيي الدين، وصدر العدد الأول منها في ٦ أكتوبر ١٩٥٦، وكانت قد سبقتها جريدة أخرى في يونيو ١٩٥٦ هي «الشعب» أشرف عليها صلاح سالم، وكلاهما - المساء والشعب - سوف تواجهان مصيرا معتما، فقد اضطرت «الشعب» إلى الإغلاق بالاندماج في صحيفة «الجمهورية» في سبتمبر ١٩٥٩، أما صحيفة «المساء» فقد واجهت في أبريل ١٩٥٩ حملة اعتقالات وتطهير لكتابها ومحريها اليساريين فانتقلوا من المنفى في جريدة مسائية إلى السجن!

وكنّت أحوال في تلك الفترة - السنوات الأولى - من الثورة، أن أعرف عقلية الرقيب بفضول الروائي، وكنّت أرى أن الفهم الإنساني أهم من الفهم السياسي، وكانت بيتي وبين أدبينا الكبير الراحل يحيى حقي مناقشات في هذا الموضوع لأنه قضى فترة



يعمل مديراً لمصلحة الفنون، وكان يدعو إلى حضور مراقبة بعض الأفلام الأجنبية، وكان رأيه الذي يردده بإصرار أنه يؤمن بالحرية، وأى تقدم وتطور في مجتمعنا لن يتحقق إلا في ظل حرية التعبير، وكان يريد أن تكون الرقابة على الأفلام التي يشاهدها الكبار مقصورة على المناظر المخلة بالأداب العامة والتي تخذش الحياة.. فكان يشكو إلى من الرقباء الذين يشرفون على الرقابة، ثم يقول بصراحة وبمشاعر إنسانية «أنهم خائفون»، ومن الممكن أن يكون تعريف الرقيب هو «الرجل الخائف»!! وناقشت رقباء واعترف لي أحدهم قائلاً:

— نحن في بلد يعيش في مفترق طرق، وفي مفترق الزمن أيضاً، وقد أرى مشهداً في أحد الأفلام ليس فيه ما يخل بالأداب العامة، ولكن الشيخ «فلان» في معهد أسيوط الديني قد يرمى في نفس هذا المشهد فجوراً دائماً وندساً، وقد يستشيط الشيخ غضباً فيرسل برقية إلى الوزير يشكو فيها من عرض هذا المشهد.. وتكون ضجة، ويسأل الوزير — الذي لم يشاهد الفيلم — وكيل وزارته، فيرى وكيل الوزارة أنه من الأسلم والأضمن أن يقول: إن الفيلم لا يصلح للعرض، وفجأة يجد الرقيب نفسه قد ارتكب خطأ هو المسئول عنه، بل هو رجل مستهتر يبيع عرض مشاهد فاجرة آثمة على الناس، لذلك وكى يضمن الرقيب راحة البال تراه يحذف كل مشهد يتصور أو يتخيل أن هناك شخصاً ما في مصر سيعترض عليه.. فهو يحذف ما قد يثير أصحاب عمام، أو مهندسين أو أطباء، أو محامين، أو مدرسين، أو مرضعات، أو أى مخلوق قد يرفع صوته في هذا البلد!!

وهكذا امتدت سياسة الأمن، إلى سياسة راحة البال، على حساب الثقافة والتفكير أو النشاط الأدبي والفني، ولم يتنبه أحد أن هذه



السياسة الأمنية، لابد أن تنتهى إلى دعم القوى التى تهاجم الأمن، لأنها لا تأخذ موقفا تدافع عنه، بل تكتفى بإغلاق الأبواب التى قد تهب منها الرياح.. فإذا كان الدستور أو القانون يحميان حرية الرأى وهى حق الطلبة والطالبات والأساتذة فى الحرم الجامعى، فقد وصل بنا الأمر إل أن حرس الجامعة يتقدم إلى الطالب الذى يتحدث مع طالبة.. ويطلب منهما الابتعاد عن بعضهما وقطع الحوار الذى يدور أمام الجميع فى حرم الجامعة.. لماذا؟ لأن الحرس لا يريد أن يثير مشاكل مع إرهاب يهدد الطلبة والطالبات، لا يفكر فى حماية حق الطلبة فى الحوار والكلام، بل يفكر فى المشاكل التى قد تنجم عن ممارسة الطلبة أو الأساتذة لحقوقهم البسيطة فى الكلام، والمستولون فى كل مكان لا يريدون إثارة مشاكل، بمعنى أنهم لا يريدون التورط فى الدفاع عن سياسة ثقافية لأن المطلوب فى الحقيقة، هو الأمن والهدوء وعدم ارتفاع صوت، وإخماد أى مشكلة قبل أن تظهر.

ولنتيجة إخماد كل حياة فكرية أو اجتماعية وتفرغها فى خدمة أصوات تفرض وجودها فى الفراغ بالتهديد والإرهاب.. تحول الرقيب الخائف إلى مستول خائف، محافظ خائف.. رئيس جامعة خائف.. وزير خائف.. لا أحد يدافع عن شىء له قيمته.. لأن الشىء الوحيد الذى يخاف من فقدانه هو الإخلال بالأمن، وبالعوا فى الحرم، حتى انفجرت مشكلة الأمن فى فراغ ثقافى وسياسى.

ومن حقى أن أقول إنى نبهت إلى هذا الخطر منذ عام ١٩٥٥. وكتبت بالحرف الواحد فى باب «أدب وقلة أدب» بـ «آخر ساعة» إننا لن نتقدم ولن نتطور حتى نفصح أنفسنا ومجتمعنا ونواجه كل مافيه من مشاكل بصراحة، هذا هو الطريق الذى اتخذناه.. عندما أعلننا أمام الدنيا كلها أنه كان بيننا مرتبشون وأذئاب



استعمار وخونة، وأقمنا لجان تطهير ومحاكم للخونة.. وطالبت أن تكون منابر الصحف والمسرح والسينما والكتب بغير وصاية من الرقابة حتى نعرف حقيقة أمراضنا، لأن معرفة الحقيقة هي أول درجات الشفاء.

كان رأيي أن الثورة عندما قامت فضحت قطاعا من المصريين باسم الخيانة والاقطاع، ولم يقل أحد أن هذه الفضيحة تؤذي مصر، بل كانت لصالحها ولعلاج الفساد وتطهير نظام الحكم، فلماذا نعود ونغلق أبواب الصراحة ونفرض الرقابة ونخشى أن تكون للثقافة ولحرية الكلمة القيادة.

هل كنا نخشى على أمن مصر، أم أمن حكام وقيادات، لكن هذا السؤال كان غير واضح تماما في تلك الفترة التي كانت تمر فيها مصر والأمة العربية بمرحلة غليان، وتتجه مصر تحت زعامة عبدالناصر إلى الوحدة مع سوريا.. وكان الصبر والاحتمال ثمنا يدفعه المصريون مقابل جائزة كبرى هي الوحدة يقدمها زعيم وبطل حقيقي هو جمال عبدالناصر.

والأحلام مازالت بلا حدود.. ومازلنا لانعرف على وجه الدقة معنى أغنية أم كلثوم للصبر حدود.



**عبد الناصر**  
**وما يجري**  
**فى**  
**بيوت**  
**الصحفيين**









**99** توقعت أن تكون الوحدة مع سوريا سببا لفتح الأبواب لحرية الرأي والتعبير.. فإذا كانت الرقابة قد استمرت بعد الانتصار على العدوان الثلاثي.. فلا مبرر لاستمرارها تحاصر حرية الفكر بعد تحقيق الوحدة مع سوريا.. ولقد كان جلاء القوات البريطانية عن مصر بمثابة جلاء عن عقولنا قبل أن يكون جلاء عن أراضينا ee

وهامى ذى الوحدة مع سوريا تفتح الأبواب على مصراعها لحوار بين الشعار الذى رفعته ثورة يوليو «حرية اشتراكية وحدة»، والشعار الذى يرفعه البعث القومى «وحدة حرية اشتراكية» ولقد أراد عبدالناصر أن يواجه البعث وسعيه للهيمنة على العالم العربى بأن يقدم الحرية على الوحدة ولكنه لم يطمئن تماما لفتح الباب للحرية وهو يواجه عدوانا خارجيا كشف عن رغبة بعض قيادات الاقطاع والمتقنين فى الاحتواء بإنجلترا أو فرنسا ضد ما يعتبرونه مظالم وأخطاء الثورة والضرر الذى لحق بمصالحهم منذ سقوط النظام الملكى.

وكانت إنجلترا وفرنسا تعلنان صراحة عن تعاملهما مع مصر بمبدأ القوة وقال «بيرسون ديكسون» مندوب إنجلترا فى الأمم المتحدة يبرر الاعتداء البريطانى الفرنسى المسلح على مصر: «إن القوة يجب أن تستعمل فى الشرق الأوسط.. لأن عقلية العرب فى تلك المنطقة لا تفهم إلا لغة القوة، ولا فائدة من إخضاع الشرق



الأوسط للنظام والقانون إلا بهذه الوسيلة!! وكان البعث يرى أن وحدة العرب والقومية العربية هي الوسيلة لمواجهة استعمار الغرب.. أما عبدالناصر فأراد أن يبدأ بالحرية ولكنه تردد في الاعتماد عليها، واكتفى بثقة الجماهير بزعامته دون أن يطلقها تتفاعل بالحرية أو يسمح بالحوار المفتوح حول اختيار بوابة الديمقراطية كمدخل لبناء القومية العربية، أو دخول «بوابة القومية» لتحقيق الحرية واستقلال الإرادة العربية.

ولكى يتخلص عبدالناصر من هذا الجدل «المأزق» بين الحرية والوحدة.. اختار الكلمة الثالثة في الشعار وهي «الاشتراكية» باعتبار أنها لمصلحة الجماهير التي تؤيده وبإيعته زعيما.. وكان من الصعب أن يجد بين الصحفيين الكبار من يؤيده في طريق الاشتراكية فهي غريبة عن عالمهم الذي ارتبط بالكفاح من أجل الاستقلال والدستور الذي يكفل الحريات للمصريين.

وكان من المستحيل أن تتصور مصطفى أمين وعلى أمين، أو فكرى أباطة، أو محمد حسنين هيكل أو حتى إحسان عبدالقدوس دعاة للاشتراكية فالجميع لهم أحلام ليبرالية. وهنا بدأ يبرز دور الكاتب السياسى الشاب أحمد بهاء الدين الذى اختار على الفور الاشتراكية.. وله مقال هام نشره في ٥ يونيو ١٩٥٨ في مجلة صباح الخير التى يرأس تحريرها تحت عنوان «حكاية الإيديولوجية العربية» يضع فيه خطوطا فاصلة بين الاتجاه إلى القومية أو الاتجاه إلى الليبرالية ويختار طريق الاشتراكية.

وفي هذا المقال كتب أحمد بهاء الدين «إن عبارة — إيديولوجية عربية — فى حد ذاتها تحمل كثيرا من أساليب اللبس والاضطراب، فنحن حين نقول «إيديولوجية».. نقصد فى الواقع «عقيدة اجتماعية» فى حين أن «العربية» صفة قومية لاجتماعية بمعنى أنه هناك



إيديولوجية اشتراكية و«إيديولوجية شيوعية».. و«إيديولوجية رأسمالية» في حين ليس هناك شيء اسمه «إيديولوجية إنجليزية أو ألمانية أو فرنسية».

وهكذا كان بهاء يعلن بوضوح أنه يقف في نفس الخندق مع عبدالناصر في اختياره الاستراتيجي.

وقال بهاء : إن عبارة «إيديولوجية عربية» قد كشفت عن اتجاهين خاطئين وخطيرين.. وإن كانا على طرفي نقيض.. الاتجاه الأول يظن أصحابه أن وصف العقيدة بأنها عربية يعطيهم الحق في أن يبتدعوا أي شيء.. وهذا بالطبع هراء.. كمحاولة اختراع سيارة دون الأخذ بالقواعد العلمية الخاصة بالسيارة والتي تجعلها تسير.

أما الاتجاه الثاني فيرى الإيديولوجية العربية اشتراكية.. وكأنها جسم صلب لا صلة له بالبشر.. يمكن أن نخرط منها بنفس المقص آلاف وملايين القطع المتشابهة.. ويعد أن تساءل بهاء.. أين الصواب؟ قال هو أن تكون إيديولوجيتنا اشتراكية في جوهرها تتفق مع الاشتراكية العلمية.. كما تكون عربية بمعنى أنها تستلهم في خطواتها ظروف الشعب العربي السياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

ومع بهاء بدأ ظهور كتاب الثورة يريدون التفكير والمناقشة.. وشجع إحسان عبدالقدوس حرية المناقشة فظهرت في نفس الوقت كتابات أخرى في روزاليوسف وصباح الخير تطالب بالاشتراكية كان من أبرزها ماكتبه كامل زهيري.. وكان يصر على حرية المناقشة ويستخدم تعبيراته الخاصة مثل «عزل الجماهير ومنع تجول الحرية» ليؤكد أن «الاشتراكيين» عادة لا يخلبهم مايقام من لافتات.. الاشتراكيون لهم حاسة الحذر التي تجعلهم يتساءلون



دائما : أين الحقيقة داخل الهياكل الشكلية.. فأنورين بيفان عامل المنجم الذى أصبح وزيرا اشتراكيا، قال: إن البرلمان بدأ فى إنجلترا فى عام ١٥١٧م ولكن الديمقراطية الحقيقية بدأت فى عام ١٩٣٠ حين تساوت المرأة بالرجل.. والعبرة فى رأى - رأى كامل زهيرى - متى ينتهى عزل الجماهير عن الاشتراك فى الحكم أو متى تشترك فعلا بتمثيل حقيقى غير مزيف فى المسئولية والسلطة.

ولاشك أنى دخلت معهما فى الدعوة إلى الاشتراكية، ولكنى لم أحدها بقواعد علمية وقيدت تصورى لها بأنها لا تشكل قيادا على حرية الأديب والفنان.

كما اكتفيت بالأفكار السياسية دون أن تدخل المعتك السيسى كما فعل بهاء عندما قطع برأى بين الاشتراكية والبعث، وجاءت هذه الدعاوى للاشتراكية، أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية منها إلى الشيوعية مما جعل الشيوعيين المصريين يرفضونها والبعثيين القوميين يهاجمونها.

وفى تلك الفترة بدأ عبدالناصر فى التفكير لتغيير قيادات الصحافة بقيادات جديدة مثل أحمد بهاء الدين وكامل زهيرى ومثلى.. ولم يحدث اتصال مباشر بى، بل كنت — كما عرفت فيما بعد - موضوعا تحت المراقبة بمعناها السياسى وحدث ذات يوم أن دخلت أخبار اليوم وقابلنى مصطفى أمين باسمه وقال لى:

— أنت بالأمس كنت ساهرا فى بيت محمد التابعى، وأضاف وهو ينظر فى عيني يرقب وقع كلماته.

— وحدث كذا وكذا.. وأنت قلت كذا وكذا.. وكان مايقوله صحيحا.. فقلت له على الفور:

— هل يحكى لك الأستاذ التابعى كل هذه التفاصيل عما يحدث فى بيته؟



فإذا به يضيف قائلا:

— أبدا .. التابعى لم يتصل بى.

فسأله فى دهشة:

— وكيف عرفت إذن ؟

قال ببطء وهو يراقب علامات الدهشة ترتسم عن وجهى:

— الذى قال هذه التفاصيل عبدالناصر!

وكنْتُ أعلم أن الأستاذ التابعى يتصل يوميا بالرئيس عبدالناصر، وكذلك مصطفى أمين. ولكن لم أتصور أن عبدالناصر حريصا على سماع كل كبيرة وصغيرة وأنه يخرج من وحدته بأن يتابع ما يحدث فى بيوت الناس ويستمع إلى ما يدور من حديث عادى ونكات.. وفى نفس الوقت يعرف ما يريد من معلومات، وفى مثل هذا الجو كان الجميع تحت رقابته المباشرة إلى جوار رقابته غير المباشرة. عن طريق تقارير الأجهزة!

وحدث فى عام ١٩٥٩ أن اتصل بى على صبرى وكنْتُ عائدا من فرنسا مع وفد من الصحفيين المصريين.. وكان هذا هو أول اتصال لى به، فسألنى عن انطباعى عن الزيارة، وإذا كنْتُ قد حضرت مأدبة غداء دعت إليها وزارة الخارجية الفرنسية، فأبدت له أسفى لأنى اعتذرت عن عدم حضور المأدبة وفضلت زيارة متحف اللوفر! فأبدى دهشته.. وقال: إن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة مع فرنسا منذ العدوان الثلاثى، وهذه الدعوة من الجانب الفرنسى تحمل رسائل غير مباشرة بين السلطات فى فرنسا ومصر، وقال إنه سمع ماقاله الصحفيون الذين حضروا المأدبة وكان يريد أن يسمع رأى..

وفجأة قال لى إن البلد — مصر — سوف يحدث فيها تغيير كبير.. محوره أن أكبر دخل فى مصر لا يجب أن يزيد على ثلاثة آلاف جنيه



في العام بمعدل مائتين وخمسين جنيها في الشهر.. وقال: إن هذا المبلغ يكفي لحياة مريحة ومستوى معيشة مرتفع ولا داعي لأكثر من هذا.. ثم أضاف إنه لابد أن يكون هناك سيطرة للدولة على المواصلات والدواء.. وكانت المواصلات في القاهرة في ذلك الوقت امتيازاً يملكه المليونير أبو رجيلة رئيس نادى الزمالك وكان الدواء مملوكاً لشركات أجنبية بعضها يملكها المليونير أحمد عبود.. وقال لى على صبرى: إنه لا يريد منى إذاعة ما سمعته فهذه أسرار، ولكنه قرأ ما كتبه ويرى أنى أستطيع أن أشرح الاتجاهات السياسية المقبلة للقراء.

وكان أول ما فعلته هو أنى تحدثت مع إحسان عبدالقدوس رئيس تحرير روزاليوسف — وصاحبها — فيما سمعته، فأبدى دهشته، وقال غير مصدق: إن هذا أمر خطير.. ونصحنى بتكتم الأمر.

كان غير واضح لى أو لآى أحد أن هناك اختيازاً للاشتراكية — دون تحديد واضح لمعالمها — قد تبناه عبدالناصر، وكان يعد للخطوات التالية، وقد قرر السيطرة الكاملة على الصحافة، وكانت قد انحصرت بعد إلغاء الصحافة الحزبية وإلغاء عشرات الرخص لصحف ومجلات سياسية ونسائية وثقافية.

انحصرت في دار أخبار اليوم وصاحبها مصطفى وعلى أمين ودار الهلال لصاحبها أميل وشكرى زيدان ومعهما شريكهما ورئيس تحرير المصور فكرى أباطة.. والأهرام وصاحبه عائلة جبرائيل ت كلا وروزاليوسف وصاحبها ورئيس تحريرها إحسان عبدالقدوس.. وهذه الدور الصحفية الأربع ليست حزبية ولا شك أن لها تأثيرها في الشارع المصرى بدرجات متفاوتة وأساليب واتجاهات مختلفة..



وكانت نظرات عبدالناصر تراقبها وتحاصرها بأساليبه المباشرة وغير المباشرة.. ورأى أنه لن تقيده في اختياره الاستراتيجي للاستراكية، التي أراد أن يرتبط بها من أجل الجماهير في مصر - الإقليم الجنوبي - وسوريا الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة.. متحديا حزب البعث مؤجلا مرة أخرى اختيار الحرية.. وفي نفس الوقت مصادرا على الحركات الشيوعية التي تعمل تحت الأرض وتهاجمه وتتهمه بالطموح الشخصي كئابلون بونابرت.

وجاء صباح يوم ٢٤ مايو ١٩٦٠ ، وكنت قد استيقظت مبكرا على غير عادتي، وخطر لي أن اذهب إلى نادى الجزيرة.. وهناك طلبت إفطارا في الليدو وكانت الساعة السابعة والنصف صباحا ولا أحد حولى، وبينما أتناول الإفطار جاء الجرسون يقول لى: لنى مطلوب على التليفون.

وكان أمرا غريبا أن يعرف أحد بوجودى فى النادى فى هذا الوقت المبكر على غير عادتي.. وأنا شخصا كنت لا أعرف أنى سأحضر إلى النادى وأتناول إفطارى.. فقد كان الأمر كله مجرد استجابة لاندفاع تلقائى عفو خاطر واللحظة.. فمن هو الساحر الذى رأى فى كرتة البللورية أنى تحركت إلى هذا المكان؟ وسمعت صوت منير حافظ مساعد سامى شرف يتحدث ضاحكا:

— نحن نستطيع الوصول إليك وإلى من نريد الاتصال به فى الحال.. تعالى فورا إلى هليوبوليس لاجتماع هام.. لابد أن تحضر قبل التاسعة!







---

**تاهت  
الحرية  
بين  
اليسار  
واليمين  
والإخوان**

---









٩٩ أسرع صباح ذلك اليوم ٢٤ مايو ١٩٦٠ إلى الاجتماع المفاجيء الذى دعيت إليه بمقر رئاسة الوزارة بهليوبوليس.. ودخلت قاعة يجلس فيها كبار الصحفيين مصطفى وعلى أمين وفكرى أباطة وسيد أبو النجاء.. الجميع ماعدا إحسان عبدالقدوس الذى كان مسافرا فى أوروبا.. جلست فى مقعد وكانى فى سرادق عزاء وهمسات بين الحاضرين تنقل إلى بهلامح الوجه ولهجة السؤال الهامس مانراه على وجوه المعزين ونسمعه فى لهجتهم وهم يتساءلون عن الأسباب التى أدت إلى وفاة الفقيد.. ٩٩

واستدعينا إلى قاعة أخرى وجاء على صبرى وقرأ نص القانون ١٩٥٦ بتنظيم الصحافة.. انتهت الملكية الخاصة لدور الصحف الأربع - الأخبار والأهرام والهلال وروزاليوسف - وتقرر أن يكون أصحاب الصحف بين رؤساء أو أعضاء مجالس إدارتها، أما الملكية للشعب والمحررين وعمال المطابع والإداريين ولهم نصيب فى الأرباح وجاء فى ديباجة القانون الكلام عن سيطرة رأس المال الخاص على الصحف، لذلك انتقلت الملكية إلى الشعب الذى يمثلته الاتحاد القومى.

غادرت الاجتماع إلى روزاليوسف، كان قد تم الاستيلاء على المبني والمطابع وسعد عقرة من الضباط الأحرار يجلس على مقعد



إحسان عبدالقدوس. ومع يوسف السباعي عضوا منتدبا، وكان من حسن حظ المؤسسة الاحتفاظ بمديرها العام كمال عزب عضوا في مجلس الإدارة، وكان قد شرع في بناء دار جديدة للمؤسسة تنتقل إليها بشارع قصر العيني.. وقد تولى البناء الدكتور سيد كريم الذي صمم بناء أخبار اليوم.. وكان إحسان قد اقترض هو وعائلته حوالى مائة ألف جنيه من البنك في عملية البناء الذي انتقلت ملكيته إلى الاتحاد القومى بينما ظل الدين باسمه واسم عائلته، فأصبح في موقف لا يحسد عليه.. استدان من البنك ليني دارا صحفية يقدمها للدولة!

وكانت حالات مشابهة بصورة أو بأخرى في الدور الصحفية الأخرى وشاع أن الدولة مفلسة تستولى على دور الصحف.. بينما انتبه كثيرون إلى أن الثورة تتجه إلى اشتراكية مركزية، وتنظيم الصحافة أو تأميمها.. هو مقدمة لتأميمات أخرى شاملة وهو ماحدث بالفعل في يوليو ١٩٦١ بالقوانين الاشتراكية.. المجيدة.

ودعا جمال عبدالناصر إلى اجتماع حضره أعضاء مجالس الإدارات الجديدة، وكان إحسان عبدالقدوس قد عاد مسرعا من الخارج ليعلم تأييده لما حدث.. وفي نفس الوقت اشتد قلقه على ديون ثقيلة تورط فيها.

وفي الاجتماع واجه عبدالنصر مباشرة شائعة إفلاس الدولة.. وأنها صادرت مبانى ودورا صحفية لأنها في حاجة إليها، وقال موجها كلامه لأصحاب الصحف: إن الدولة ليست في حاجة إلى الأحد عشر طابقا التى ارتفعت في أخبار اليوم. وكان واضحا أنه يريد على ماقرأه في التقارير.

فقال بتأكيد غير عادى أن النظام قوى وثابت الأركان ولا توجد قوة تستطيع أن تهزه، وكان غير مستعد للمناقشة فقد خصص



الاجتماع لهدف أساسى وهو إثبات قوة النظام واستعداده للبطش بأى احتجاج من جانب الذين فقدوا ملكية دورهم، وكان فيما يبدو تجربة لما سوف يأتى فى المستقبل.

وفى نفس الوقت وضع عبدالناصر مبادئ رقابية بمفهوم سياسى اشتراكى يتفق مع ماسبق أن سمعته من على صبرى منذ شهور عن ضرورة تحديد الدخل، وحاول سيد أبو النجا أن يتحدث عن قواعد الإدارة فلم يسمح له بمواصلة الكلام، وحاول إحسان عبدالقدوس أن يتحدث عن فن الصحافة حتى لا تتحول الصحف بعد القانون الجديد إلى نشرات غير مقروءة.. فغضب عبدالناصر وقال بحدة: إنه لايقبل أن تباع الصحف بالدعارة، وهاجم صباح الخير وكنت رئيسا لتحريرها لأنها تنشر رسوم الكاريكاتير للرسام حجازى والمرأة فى رسوم حجازى لها نسب مثيرة فى أردافها - الرسوم كاريكاتورية! - وهاجم النكت والرسوم التى يظهر فيها الزوج مخدوعا والزوجة تخبىء رجلا فى الدولاب.

وقال بلهجة حاسمة لاتخلو من تهديد: إن مصر ليست النساء المطلقات فى نادى الجزيرة.. مصرهى كفر البطيخ.

ولقد أحدث هذا الاجتماع هزة عنيفة، جعلت الصحف تردد كل يوم اسم كفر البطيخ وتملاً صفحاتها بتحقيقات عن كفر البطيخ، وقد كتب الأستاذ سعدالدين وهبة مسرحية باسم كفر البطيخ وهى بمقاييس الفن مسرحية ناجحة، ولكنها ساهمت فى إطلاق الكثير من النكت عن مصر التى تحولت إلى كفر البطيخ.. بينما اختلت موازين الحوار والجدل بين أفكار.. وأفكار.. فقد صدر قانون تنظيم الصحافة ضد التقاليد والقواعد القديمة والتياز الليبرالى الذى كان يتساءل إلى متى تستمر الثورة فى استخدام أسلوب القوة.. أو الذى كان يعتقد أن التحول فى اتجاه الاشتراكية سوف يكون ديمقراطيا.



واذكر أنى كنت اكتب افتتاحيات لروزاليوسف عن معنى المعارضة في مجلس الأمة قائلا: إن الشعوب تؤيد الثورات، حين تستخدم القوة في تنفيذ مبادئها، وفي القضاء على أعدائها لكن الشعوب ترفض بعد ذلك أن تشعر بأنها خاضعة لحكم القوة المجردة، وأنها تنفذ القانون وتحترمه لوجود قوة خلفه تفرضه ولا شيء آخر.. الثورة التي لا تغير أسلوبها في الحكم ولا تحول قواها الثائرة إلى تقاليد ثابتة تصبح طغيانا مكروها من الجميع.

وكان عبدالناصر يتحدث للجماهير قائلا: إن القوة لا تقاوم الفكرة، وإننا يجب أن نرد على الأفكار بالأفكار.. فكتبت أن هذا الإعلان له أهمية لصدوره من قائد الثورة نفسه، مما يدل على وعيه العميق بالتطور الضروري في أسلوب الحكم، وقد رأينا في تاريخ العالم حكاما وقادة ديمقراطيين يتطورون إلى ديكتاتوريين يجمعون السلطة المطلقة في أيديهم، ونادرا ما نرى حكاما يمتلكون السلطة المطلقة والقوة ويتخلون عنهما في حكمة وعي.

وما هو ذا قانون تنظيم الصحافة يقول: إن عبدالناصر لم يتخل عن القوة، ولم يأخذ بعد برأيه الذي أعلنه.. أن القوة لا تقاوم الفكرة بل الفكرة هي التي تقاوم الفكرة، وكان واضحا أن أمن النظام وقوته وتثبيت دعائمه هي الاستراتيجية التي يتحرك بها عبدالناصر، وفي ظلها، وهي التي أملت عليه أن يسيطر على الدور الصحفية في البلاد سيطرة نهائية.

فالسار انقضى على أخبار اليوم ومصطفى أمين وعلى أمين.. وكنت أسمع في روزاليوسف هجوما حادا على الريدرز دايجست .. فاتذكر أنى كنت أعمل مع على أمين كل يوم في إعداد مجلة المختار المأخوذة عن الريدرز دايجست الأمريكية، وكنت شغوفًا بتجارب اللغة والكتابة البسيطة التي يفهمها ويستوعبها القارئ البسيط،



وأتابع مع على أمين تجاربه في إلغاء نون النسوة والمبنى للمجهول الذى قد لايساعد القارئ على معرفة الفاعل في الجملة، وكنت أرى أنها تجارب مفيدة وليست خيانة وطنية.. لكن الاتجاه العام لدى اليسار كان هو محاولة هدم «اليمن الرجعى» وفي نفس الوقت كان الاتجاه العام لدى اليمن أو أخبار اليوم هو مهاجمة اليسار الشيوعى الكافر الملحد، بينما هاجم تيار الإخوان المسلمين الجميع، وإن كان يتحالف أحيانا مع اليمن ضد اليسار باعتباره العدو الرئيسى.

وفي هذا البحر المتلاطم من الصراعات حاولت أن أبحث عن مفهوم الاشتراكية التى يتحدث عنها عبدالناصر.. وكنت لم أقرأ عنها فقد شغلت سنوات دراستى بقراءة مكتفة في الفلسفة والتاريخ وتابعت تاريخ الحضارات دون أن انحاز إلى موقف سياسى يورطنى في تنظيم أو حزب أتقيد بتعاليمه ومبادئه. وكان كل شيء مختلطاً.. أذكر أنى راجعت كلمة اشتراكية في دائرة المعارف البريطانية لأعرف ماذا تعنى، وأعطانى كامل زهيرى كتاباً ضخماً عن الاشتراكية لكروسلاند أفزغنى عندما علمت منه أن هناك مائتى مدرسة ومذهباً في الاشتراكية.

وكتبت مقالاً أحاول أن أبسط فيه مفهوم الاشتراكية كما ورد في دائرة المعارف، فإذا برجل من المخابرات يقول لى بصفة غير رسمية: إن ماكتبته هو الشيوعية وليس الاشتراكية التى ينادى بها عبدالناصر.. فقلت له: إن ماكتبته من قراءة للانسكيلويديا فنظر إلى نظرية غير المصدق لما أقوله.. فزاد يقينى أن الحديث عن الاشتراكية وارتباطه بقانون تنظيم الصحافة يدخل في سياسة الأمن وليس في سياسة الثقافة أو حرية التعبير والفكر.. ومع ذلك كان لابد من محاولة تحديد المعانى.. فالاشتراكية عند بهاء علمية،



وعند إحسان موقف من السلطة وتأييدها كصاحب خبرة في السياسة، وعند مصطفى أمين وعلى أمين خطر داهم.. وعند هيكل طريق جديد مفتوح سوف يكون أول من يحمل أخباره إلى القارئ بتفسيراته وشروحه الصحيحة، وهي - الاشتراكية - عند أغلب الشيوعيين يونانبرتية تعبر عن طموح وجموح فردى لعبدالناصر، وهي عند آخرين رأسمالية دولة، وهي عند الإخوان المسلمين انصراف عن الصراط المستقيم، وكان الاهتمام بالمواقف الخاصة سببا في الانشغال عن الوصول إلى الاتفاق الأدنى بين الجميع على أهمية احترام الرأي وحرية التعبير، وكل يغنى على ليلاه، وكل يتمنى سقوط الآخرين.

وسط هذا الغليان المكبوت، فاجأ عبدالناصر الجميع بالقوانين الاشتراكية، التأميمات والمصادرات وتحديد الدخول وفرض الحراسات، وكان من المستحيل أن تطلق حرية الفكر في مواجهة هذه الإجراءات.

فلم يسمح للصحف إلا بنشر التأييد.. ولكن الرفض والخوف كانا منتشرين في كل مكان، وسرعان ما أدرك عبدالناصر أنه لا يستطيع أن يفرض سياسة اشتراكية أو غير اشتراكية دون أن تكون هناك تهئية إعلامية لها بين الجماهير، وقد أدرك هذه الحقيقة بقوة بعد انفصال سوريا التي رفضت القوانين الاشتراكية فكانت الدعوة التي وجهها عبدالناصر لفتح أبواب الديمقراطية وحرية الرأي من خلال لجنة تحضيرية تنشر وعيا بما هو مطلوب للمجتمع، لأنه بغير الوعي الحقيقي قد تتحول الثورة إلى مجرد هياج يضر ولا ينفع وجموح بلا عمل، وفوضى بلا نظام.

ودار حوار قوى أذاعه التليفزيون في اجتماع اللجنة التحضيرية



في نوفمبر ١٩٦١ بين عبدالناصر والأستاذ خالد محمد خالد الذي فتح الحوار في مشروعية الثورة نفسها.. وهل نحن في ثورة أم هي مرحلة من مراحل التطور الطبيعي، وقال خالد محمد خالد الكثير مما كان يردده الخائفون عن الحرية ومعناها، وما هي حدود قيودها، الأحزاب وهل تعود إلى التعدد الحزبي أو نظام الحزبين أو الحزب الواحد أو لانتعرت بها، وماذا عن المستقبل وكيف نتصوره، وخيل إلى من يسمع الحوار أنه يستطيع مناقشة رئيس الدولة ويطالب بمراقبة تصرفات الحاكم وسؤاله أي استجوابه بل وتغييره إذا أراد.

وتمخضت الاجتماعات عن إعداد الميثاق الوطنى وتحويل الاتحاد القومى إلى اتحاد اشتراكى دون أن يحدث تغيير حقيقى فى سيطرة الرقابة.. فلقد جاء الاتحاد الاشتراكى ليحدد أن «الحرية لكل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب» هكذا صدر الحكم بتقسيم المجتمع إلى أعداء ومؤيدين، وهكذا عكس الاتحاد القومى الذى كنت أتصوره كما كتبت فى افتتاحيات روزاليوسف، يسمح بكتلات متباينة التفكير ولكنها متعاونة فى نفس الوقت، تنظر إلى مصلحة المجموع وتراعى ظروفنا التى نمر بها ، لقد سقط هذا المعنى وقد أزعجنى وظهر هذا الانزعاج فى روايتى تلك الأيام وكنت أكتبها فى نفس تلك الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٢

لقد فقدنا معنى الولاء للمصلحة العامة وسط دوامة الصراع بين تيارات ومصالح متعيرة.. وبهذه المناسبة قررنا في مجلس إدارة روز اليوسف أن تتحمل المؤسسة دين إحسان وعائتته المخصص لبناء الدار ولم نستشر أحدا، وكان القرار شجاعا بوقوف يوسف السباعي مؤيدا له، وكان عادلا، ولكن كان هذا هو النجاح الذي نستطيع أن نحققه صاحب القلم.. أن يحافظ على حقوقه المادية



وسط الصراع الذى فرض الرقابة الصارمة على حرية التفكير، ليوجهها فى طريق دعوة لاشتراكية غير محددة المعالم بدعوى أنها نابعة من واقعنا، ولا تمتحنها أفكار ناقدة أو معارضة.. بل يقتصر امتحانها على تقارير تتداولها أجهزة تهتم بالأمن وليس اهتمامها بالأفكار، ومن أجل هذا الاهتمام بالأمن ظهر التنظيم الطليعى السرى، وفوجئت بدعوة لأن اضم إليه.. دعوة أولى جاءت عن طريق الدكتور عبدالقادر حاتم فى مكتبه.. ودعوة أخرى جاءت عن طريق أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة بنك مصر.. أيضا فى مكتبه فى البنك، وكان كلاهما يطالبنى بالسرية المطلقة وأن أحدا لا يعرف بأمر التنظيم.

ولقد تناولت هذا الموقف فى رواية زينب والعرش، وكيف انتهت رؤيتى للتنظيم بصيحة أحد رجال الثورة إنه تنظيم للاتصال والإبلاغ القيادة بما يحدث فى القاعدة، وليس للقاعدة أن تتصور أنها صاحبة أمر ونهى فى أمور السياسة.. إنها مجرد أسلاك اتصال مثل أسلاك التليفون.. وقبل أن تتضح لى هذه الصورة وقعت فى كمين.. عندما قال لى أحمد فؤاد إنه بناء على طلب من عبدالناصر تقرر أن ادخل انتخابات نقابة الصحفيين لمنصب النقيب!



---

عبد الناصر

---

يرشحني

---

نقيباً

---

للصحفيين

---









و كان ترشيحي لانتخابات نقيب الصحفيين ضد رغبتى الشخصية، فطبيعتى انطوائية، ولم افكر يوما فى أن أقوم بخدمة عامة اختلط فيها بالناس، وأصدقائى معدودون، يقل عن عدد أصابع يد واحدة ، ومعارفى قليلون، ولا أحضر أفراحا ولا أمشى فى جنازات، وليس من السهل اقتحامى، ومن يفلح يكتشف أنى مصاب بحساسية مفرطة مرفهة، ومن هنا كان دخولى تجربة انتخابات أشبه بدخولى فى كابوس. ee

ولقد تحملت التجربة بمشاعر مثالية شديدة الانضباط كعضو فى التنظيم الطليعى عليه أن يؤدى واجبه، وكنت أعجب لماذا وقع الاختيار على مثلى، وكان أحمد فؤاد ومعهُ أحمد حمروش يؤكدان لى أن مهمتى سوف تكون سهلة وإن التنظيم سوف يتكفل بكل شىء، وما على إلا أن أقوم بجولات فى دور الصحف وأعقد بعض الندوات، وقمت فعلا بزيارات للأهرام وأخبار اليوم ودار التحرير والهلال ووكالة أنباء الشرق الأوسط، والتقيت خلال شهر كامل عام ١٩٦٥ بالصحفيين كبارهم وصغارهم، المهتمين بالسياسة والمهتمين بكرة القدم، وقابلت رجال إعلام وخطاطين ومصحين، وسمعت بأسماء صحف لأول مرة، وتعرفت بوجوه جديدة.. واستمعت إلى الآراء التى تحتدم بين الصحفيين، وكان اهتمامى الأول بالافكار النظرية المثالية التى كتبت عنها مطالبا بحرية الصحافة.



ولقد ناقشت حرية الصحافة - صدق أو لا تصدق - في أشد الأوقات حساسية وحرجا بالنسبة لعبد الناصر.. وهى تلك الأيام التى أعقبت الانفصال بين مصر وسوريا. فقد أعقبتها موجة اعتقالات للرجعية القديمة التى تبادلت التهنة فى انتظار سقوط عبد الناصر .. فوجه إليها ضرباته المتلاحقة، وسقط فوق رأسى سيف الرقابة، فأبلغنى إحسان عبد القدوس ان لديه تعليمات بأن يراقب عملى كرئيس للتحرير فى صباح الخير، وحدث ذلك عقب محادثة تليفونية مع الدكتور عبدالقادر حاتم قلت له فيها: إننا يجب أن نعرف - كمصريين - كل شئ عن أسباب الانفصال، وأنه لا معنى للاعتراض على نشر أخبار تصلنا من سوريا، وفقدت أعصابى هاتفا : إن والدتى موجودة فى سوريا مع شقيقتى، زوجة ضابط مصرى هناك، فأنا وغيرى من المصريين لابد ان نعرف الحقيقة، وبعد ساعات كان إحسان عبد القدوس يبلغنى انى أصبحت تحت إشرافه المباشر.. رئيس تحرير روزاليوسف يشرف ويراقب زميله رئيس تحرير صباح الخير.

ولقد ضايقتنى الموقف فشرعت فى إعداد حملة عن حرية الصحافة بدأت نشرها فى صباح الخير يوم ١٩٦٢ واشترك معى فيها لويس جريس مدير تحرير صباح الخير فقدم مادة خصبة وغزيرة عن حرية الصحافة كما درسها فى أمريكا، وجاء بالمراجع القانونية والدستورية، أما حجازى الرسام فاشترك برسمه الكاريكاتورية، فرسم حرية الصحافة قطار «رجعيا» يصرخ: الحقونى حرية الصحافة حتموتنى، ورسم رجلا له وجهان وآخر يسأله «إيه رأيك» وينتظر الإجابة من كل وجه! ورسم مجموعة أطفال فى أسمال بالية وصحفا ينظر إليهم فيتذكر انه على موعد لحضور عرض أزياء فى الهيلتون، وكتبت: ان حرية الصحافة هى



أحد مظاهر الحرية الأساسية في المجتمع.. أعنى حرية الرأي التي بغيرها لا يكون المجتمع صالحا للنمو والتقدم.. والحرية لا قيمة لها إذا لم يستطع الإنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها على الآخرين.

واستمرت حملة حرية الصحافة ثلاثة أسابيع، ولم يعترض عليها أحد. كان هذا عام ١٩٦٢ فلما دعيت للترشيح كنقيب للصحفيين خيل إلى أن الاتجاه إلى رفع الرقابة وإطلاق حرية الصحافة يعود ويفرض نفسه، وأن الكلمات التي كتبتها أن الصحافة لم تستطع أن تؤدي وظيفتها الأولى، من تقديم أخبار صادقة دقيقة وإعانة لا تكذب، قد لاقت ترحيبا وكانت السبب في ترشيحي لأن أتقدم لمنصب النقيب وأن الرقابة الداخلية قد زالت منذ عام ١٩٦٤ وأننا مقبلون حقا على عهد جديد.

لكن المناخ السائد بين الصحفيين، كان مناخ شك وريبة ومازالوا مع رسوم حجازي عن حرية الصحافة، ومن بينها رسم شهير لأسد يقول: مفيش أحسن من أيام الرومان كان النلى يقول رأيـه يرموه للأسود تأكله!! فالهمس بين الجميع أن الأسد عبدالناصر قادر على أن يلتهم من يعارضه، ومنذ أن قدمت أوراق ترشيحي في الانتخابات حاصرتنى همسات تلومنى وتشكك فى جدوى ما أقدمت عليه أو تبدى أسفها لأنى ورطت نفسى فى أمور كان لابد أن أترفع عنها، وكان من المستحيل أن أشرح لكل هامس ما أنا فيه، فالتنظيم السرى هو الذى اتخذ قراره السرى بترشيحي، وسمعت من يقول: ما جدوى معركة انتخابية فى نقابة الصحفيين. انت تتسرع وتخطو فى أرض غير صلبة وكل ما سوف تفعله هو إثارة زوبعة فى فئجان، ولن تقدم ولن تؤخر شيئا، ولعل الأفضل هو عدم إثارة الزوابع.



كان الحماس للكلام عن حرية الرأي عام ١٩٦٢ يفتر الآن بعد مرور ثلاث سنوات، وغيوم اليأس تزحف وسمعت أيضاً من يشجعنى لأسباب نظرية أو فلسفية مثل ان المثقفين محتاجون إلى العمل لا الكلام ويكفى أن تجربة دخولك الانتخابات تفتح أبواب المناقشة ولو حول المهنة وأهدافها.

وهناك من قال : إن الصحافة فقدت دورها القيادى للرأى العام، وهناك من هاجمنى لأن الصحافة مجرد أداة في يد الحكومة، وفي خدمة السلطة وليست لدى الصحافة أفكار ومجموع الصحفيين أقل من جمهور مباراة بين الزمالك والأهلى ولا أحد يهتم - الآن - بالصحافة أو السياسة، ولا أثر ولا أهمية للصحافة وحرية الرأى التى يثرثر بها المثقفون في أحوال العمال والفلاحين أو حتى رجال المال، وطبيعى ان أسمع من يحذرنى من التدخل في الصحافة، لماذا؟ لأنه إذا كان هناك من يقدم المعلومات والخدمة الصحفية الحقة فهو رجل واحد اسمه محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام وما عداه لا أهمية له على الإطلاق، وخوض معركة انتخابات في نقابة الصحفيين لن يؤدى إلى تغيير مانشيتات الصحف ولا يحزنون !

وانتابتنى حالة مثالية دون كيشوتية. فتصورت انى مبعوث قيادة التنظيم السرى الطليعى للخلاص من هذا الجو المعتم الياثس الذى يسود مجتمع الصحفيين، وكنت أردد أن أعظم وأخطر مطلب للصحافة اليوم.. هو ذلك المطلب المتواضع.. إصدار صحيفة أو مجلة جيدة يستفيد منها الناس، وأننا في طريق الانطلاق ودورنا المتواضع العظيم هو ان نجعل صحافتنا تكف عن أن تكون عقبة في طريق الانطلاق، وكنت أصدق ان هذا واقعنا.. الانطلاق الذى انتظرتة وتحمست له وزاد من حماسى ان اثنين من كبار



الصحفيين النقابيين وهما أحمد قاسم جودة وحسين فهمي أعلننا تنازلهما عن الترشح لمنصب النقيب لصالحى، ودعائى الأستاذ قاسم جودة إلى الغداء فى منزله ليؤكد لى وقوفه بجانبى، وفى نفس الوقت كنت أواجه حماسا ينتهى إلى الاشفاق على فأسمع إنى أقف معك.. إلا إنى أقولها بصراحة.. فوزك فى الانتخابات هو أكبر خازوق لك.. لأنه لا فائدة من أى شىء. من النقابة ومن الصحافة، وينتهى الكلام بضحكة ساخرة.. وهل نضحك على بعض!.. ولكن عندما اقترب موعد الانتخابات هاجت الدنيا وانهاالت على الاتهامات بالشيوعية، والمعركة ليست حول الصحافة، إنها معركة سحق الشيوعية.. ولو كان هناك اختيار فلا بد من اختيار الرجعية وليس الشيوعية.

وحاولت أن أتابع مصدر هذه الاتهامات، وفوجئت بأن أحد أعضاء التنظيم يذهب كل ليلة ويسهر فى نقابة الصحفيين ويعلن ان الشيوعيين سوف ينتصرون فى المعركة، وانهم سوف يعلقون المشانق للصحفيين الرجعيين، وأقزعتنى الموقف وفكرت طويلا ثم قررت أن أواجه الأمر بأسلوبى الخاص، وكان الأستاذ حافظ محمود هو المرشح لرئاسة النقابة فطرقت بابه وقابلنى بترحاب لا يخلو من دهشة، وقلت له :إنى لا أريد أن أتورط فى اتهامات بالراسمالية أو الشيوعية، ولست راغبا فى أن أكون نقيبا، ولا أجد حماسا لخوض المعركة.. كل ما فى الأمر ان جمال عبد الناصر كلفنى بأن أرشح نفسى.

فإذا بالأستاذ حافظ محمود يقول لى فى هدوء :

— وهو الذى كلفنى أيضا بأن أرشح نفسى.

وسألنى:

— من قال لك أن ترشح نفسك ؟



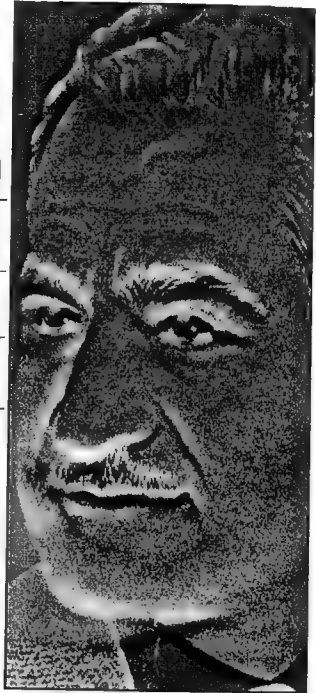
..فارتبكت .. فلا أستطيع أن أبوح له بأسرار التنظيم الطبيعي  
الذى يرأسه عبدالناصر. لكنه لم يتردد فى أن يقول بهدوء:  
— زكريا محبى الدين هو الذى أبلغنى .

وفقدت حماسى تماما .. شعرت بأنى أقوم بتجربة علمية  
كفثران المعامل يراقبها صاحب التجربة.. وكان هذا هو بالفعل ما  
أرادَه عبدالناصر. فقد نجح الأستاذ حافظ مجمود وهنأته فى نفس  
لحظة إعلان فوزه، وانتخبت عضوا فى مجلس إدارة النقابة،  
وسمعت فى مكتب عبدالناصر ان عملية الانتخابات كانت لدراسة  
قوة اليسار وقوة اليمين فى الصحافة المصرية، وجاء فى التقرير  
الذى راجعه عبدالناصر ان اليسار أقل لكنه أشد تماسكا، لان  
الأصوات التى انتخبتنى لرئاسة النقابة هى نفس الأصوات  
بلازيادة أو نقصان التى انتخبتنى عضوا بمجلس النقابة.  
وهكذا واجهت مرة أخرى استراتيجية الأمن ، ودعم السلطة،  
هو الذى يحرك قضايا الفكر وحرية الرأى، وهو الذى يحرك  
المنافشات والشائعات والاتهامات والحماس، وكل الجهود من أجل  
دعم السلطة وليس من أجل دعم الفكرة!





هزيمة  
الثقافة  
وهزيمة  
الأمن









و جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتكشف عن  
أخطاء وعوزات كثيرة في النظام السياسي للبلاد،  
لعل أبرز هذه الأخطاء - من وجهة نظري - أن  
حرية الفكر خضعت لاعتبارات أمن النظام، بينما  
كان المفروض أن حرية الفكر هي الدعامة  
الرئيسية لشرعية وقوة النظام.  
ولاشك أن جمال عبد الناصر كان يدرك هذه  
الحقيقية لكنه يخشاها ولا يطمئن إليها بحيث  
يراهن عليها. ee

ووجدتني مرة أخرى في واحدة من هذه التجارب، عندما طلب  
علي صبري حضوري إلى مكتبه في مصر الجديدة في صيف عام  
١٩٦٦.

وكنت في ذلك الوقت رئيسا لمجلس إدارة وكالة أنباء الشرق  
الأوسط، وسألني أن أكون رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير  
ورئيسا لتحرير الجمهورية. وكانت دار التحرير قد تحولت إلى  
ساحة معركة سقط فيها عشرات المحررين مطرودين من العمل،  
وقبض رجال الشرطة العسكرية على مدير المطابع وأودعوه  
السجن الحربي، وكان الصديق الكريم مصطفى بهجت بدوي قد  
تولى الإشراف على إدارتها كمفوض وهو ضابط من رجال الثورة  
وأديب وشاعر.

وقد سيطر على الاضطرابات وحاصر الخسائر الرهيبة في



محاولة لإنقاذ سمعة الصحيفة التي أصدرتها الثورة والتي صدر الترخيص لها باسم جمال عبدالناصر، وكان أول من تولى رئاستها أنور السادات، ومن بعده صلاح سالم لتكون لسان حال الثورة، تتحدث باسمها وتدافع عن مبادئها.

وكان من الصعب أن أتصور اختياري لهذا المنصب، وليست بيني وبين علي صبري صلة شخصية.. وكان المرحوم علي حمدي الجميلى -رئيس تحرير الأهرام فيما بعد - أقرب الصحفيين إليه.. وقد عرض عليه علي صبري أن يتولى رئاسة دار التحرير، لكنه رفض بإباء وتشم أن يتورط في هذه المسألة الصحفية القائمة في دار التحرير.. وكنت أقابل في نقابة الصحفيين عشرات الصحفيين والصحفيات المفصولين، يطالبون بالعودة ويسألون عن وظائف في وكالة أنباء الشرق الأوسط، التي فصلت عشرات آخرين قبل أن أتولى رئاستها. وكنت وكيلًا للنقابة وأشعر على نحو ما بمسئوليتي نحو هؤلاء الزملاء وقد حاولت منذ عام أن أرشح نفسى نقيبا عنهم يشرف على مصالحهم.

سألت علي صبري.. إذا كانت هناك شروط لقبول المنصب، فأكد لى أنى حر وعلى مسئوليتى.. فقلت له بوضوح - وبيننا من كبار المسئولين الأحياء من يشهد بصحة ما قلته - أنى لا أريد أن أعمل في صحيفة ليقال إنها تحت إشراف علي صبري.. ولأواجه صحيفة أخرى تحت إشراف زكريا محبى الدين، ثم هناك الأهرام تحت إشراف محمد حسنين هيكل.. وكنت اذكر ماحدث لى في انتخابات النقابة، وحديثى مع حافظ محمود النقيب، وأنا أقول له إن الذى رشحنى عبدالناصر.. فإذا به يقول له وأن الذى رشحه عبدالناصر.. والذى أبلغه بذلك زكريا محبى الدين. كنت لا أريد أن أتورط في شد وجذب بين تيارات في السلطة



بينها منافسات أو حزازات، وقد استطاع على صبرى أن يخلصنى من هذه الشكوك، عندما قال لى: إن موعد إعادة كتابة الميثاق الوطنى قد اقترب، فنحن الآن فى منتصف عام ١٩٦٦، والميثاق ينص على إعادة كتابته عام ١٩٧٠ مع تشكيل اللجنة المركزية التى تضم تحالف قوى الشعب العامل.. وأن الرئيس عبدالناصر يرى أن الوقت قد حان لفتح باب الحوار حول الميثاق ومراجعته.

ومن هنا كانت الحاجة إلى صحيفة الجمهورية لتكون المنبر الذى يدور فيه الحوار.. الفكرة هامة.. ولا أستطيع أن أرفض عرضاً بأن أتولى صحيفة تكون منبرا لحوار مفتوح بلا قيود.

وأضاف على صبرى قائلاً: إنه سوف يبدأ بنفسه ويكتب رأيه فيما يجب أن يكون عليه تشكيل اللجنة المركزية والمبادئ التى يتبنّاها الميثاق بعد مراجعته عام ١٩٧٠. وشرح بالفعل فى كتابة باب يومى، كان يمليه على حسنى الحديدى ويرسله إلى فلما نشرته فى الصفحة الأولى للجمهورية قامت الدنيا ولم تقعد.. وقال لى هيكل ما هذا الذى يكتبه «على» وقال إن زكريا محسى الدين يرى أن هذا الذى يكتبه على صبرى سوف يؤدى إلى حرب أهلية.. كان على صبرى يهاجم ماوصفه «بالقوة المضادة لحركة التطور الثورى».. وجددهم بجميع الأشخاص الذين تناولتهم القوانين الاشتراكية، والطبقة التى أصابها التطلع الطبقي.

وأعلن أن هناك حزباً رجعياً قائماً بيننا فى مصر يبحث عن مصالحه الذاتية ويستغل صفات التسامح والرحمة التى يتميز بها الشعب المصرى.. وأن بين «القيادات» المحرومة من الفكر الصلب والرؤية الواضحة قبولاً للأفكار المسمومة التى يبثها أعداء التطور الاشتراكى وهى قيادات ضعيفة وهى جناح فى الحزب الرجعى. ولاشك أن على صبرى فى هجومه قد أزعج قيادات كثيرة ربما



كان من بينها القيادات التي يمثلها المشير عبدالحكيم عامر وحاشيته.. ورجال المخابرات - الذين تعرضوا لمحاكمات بعد هزيمة ١٩٦٧ - وقد أدرك كثيرون أن على صبرى يمثل اتجاهها في السلطة يريد إجراء عملية تغيير شامل في أجهزة الحكم.

وكان لابد من مقاومة هذا الخطر الذي يمثله على صبرى وينذر به في مقالاته اليومية.. إنه يدعو إلى عملية تطهير شاملة بين القيادات التي يتعامل معها عبدالناصر.

وتحدثت مع على صبرى في الأمر، ونقلت له رأى هيكل كما تحدثت معه في مناسبة أخرى عن تأثير انفصال سوريا عن الجمهورية العربية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وتأثير هذا الحادث على المشير عبدالحكيم عامر وحالته النفسية.. ومحاولته للسيطرة على دار التحرير والتي انتهت بالقبض على محررين، وطرد محررين وتعرض الدار إلى الإفلاس.

وخطر لي أن أسأل على صبرى إذا كان من الممكن أن يكتب المشير عامر مذكراته عن انفصال سوريا، وقد كان حاكماً في دمشق.. عندما وقعت أحداث الانفصال.. فنظر إلى على صبرى نظرة من يستريب في قوى العقلية لأن ذكر كلمة واحدة عن سوريا أمام المشير، أمر لا تحمد عقباه.

وجاء يوم عيد وكان عبدالناصر قد دعا كل رجاله إلى برج العرب.. ومن هناك اتصل بى على صبرى ليقول لي إن عبدالناصر فتح أمامهم جميعاً - أنور السادات وحسين الشافعى وزكريا محيى الدين - موضوع المقالات التي يكتبها في الجمهورية.

وقال لهم إنه بدلا من الشكوى أو الاعتراض، من الممكن أن يكتبوا أيضا رأيهم فيما يجب أن يكون عليه الأمر عام ١٩٧٠ ومستقبل مصر. وقال على صبرى: لن يكتبوا وكل ما يريدونه لن



يوقف كتابة مقالاتي، وكان مبتهجا لأن عبد الناصر - في رأيه - قد أخرجهم.

هنا كانت الصورة واضحة أمامي.. عبدالناصر يريد أكثر من رأى، ويريد حوارا.. لكن مخاوفه على أمن النظام كانت أكبر من ثقته في ضرورة فتح الباب لحرية الرأى والرأى الآخر.

كانت استراتيجية الأمن أقوى عنده من استراتيجية الثقافة.. والأمن أولا ثم تأتى الثقافة.. وكان لايدرى أنه يراهن على فقدان الثقافة.. وأن الأجيال التى عاصرتة فى الستينيات بما لها من ثقافة قوية، إنما فضجت وحصلت على معارفها من مدارس وجامعات وأحزاب تمرست بالفكر الليبرالى.

وكان حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين يخطب فى قاعة الاحتفالات الكبرى قبل الثورة وكان لويس عوض فى نفس الوقت يدعو إلى جماعة ثقافية للموسيقى الكلاسيكية، وكان محمد مندور يطرق أفاقا اشتراكية.. بينما عبدالرحمن بدوى يترجم كتب نيتشة وشنجلر ويكتب رسالته عن الزمان الوجودى.

ولقد نجحت الثورة لأن المثقفين فى مصر قد جعلوا من مجتمعهم بوتقة تنصهر فيها كل الأفكار بلا استثناء.. وكان الفكر العربى والتراث الإسلامى يتألق وهو يحتك بثقافات أجنبية يغالبها ويحاورها ويتصدى لها أحيانا ويتفق معها أحيانا.. وشباب الأربعينيات وسنوات مابعد الحرب العالمية الثانية والخمسينيات، هم الذين بلغوا الذروة الثقافية الأدبية.. بينما المناخ السياسى بعد الثورة والخطوات الرقابية التى اتخذها لم تساعد على نمو أجيال جديدة لم تجد فرصتها لتبادل الرأى.. ولم تتعرض لاختلاف المدارس الفكرية وتنوع الثقافات والسياسات الحزبية من وفد إخوان مسلمين ومصر فتاة وكتلة وسعديين وحزب وطنى وتنظيمات شيوعية..



لقد سار الشباب الجديد في طريق هيئة التحرير.. ثم الاتحاد القومى وأخيرا هاهو ذا الاتحاد الاشتراكى وقياداته لاتريد الحوار.. وتعترض على فتح باب، وعبدالناصر قلق مشغول بأمن النظام، وحساسيات المشير وحاشيته، ولا يرتاح في نفس الوقت إلى الحرب الباردة بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. ويخشى أن تشتري هاتان القوتان أصوات المثقفين. وتمول أحزابا عميلة لها. ولم يصل عبدالناصر إلى اقتناع كامل بأن المثقف المصرى أقوى من هذه التيارات كلها، وتصور أن النظام القوى بقيادته يصون الثقافة المصرية والعربية من التأثيرات الدخيلة والخيانة والعمالة، ولم يتصور قط أن قوة الفكر الحر كفيلة باكتشاف الأدوات الصحيحة لأمن النظام.. سواء في المجال العسكرى أو الاقتصادى أو السياسى.

ولما حدث انهيار يونيو ١٩٦٧، ثبت أن خطأ جسيما قد ارتكبهنا في حق ثقافتنا وقدرتنا على التفكير والنقد والمصارحة.

ولقد ظهر التردد الشديد لدى عبدالناصر في الاستمرار في سياسة فتح باب الحوار من أجل إعادة كتابة الميثاق ..عندما طلب من على صبرى إيقاف كتابة مقالاته، وكان مستمرا في الكتابة عن المسئولية التاريخية التى تنتظر تشكيل اللجنة المركزية، والقضايا التى تثيرها القواعد الشعبية والمسئولية الاجتماعية للجنة المركزية.. وكان آخر ماكتبه عن أهمية اللجنة المركزية تجاه التطور الثورى ومراحل التحول الاشتراكى يوم ١٨ مايو ١٩٦٧.. بينما مانشتات الصحف في مصر والعالم ملتبهة بعد طلب عبدالناصر سحب قوات الطوارئ الدولية من خط الهدنة بين مصر وإسرائيل وإغلاق خليج العقبة.

واتصل بى على صبرى وأبلغنى أنه سيتوقف عن كتابة رأيه،



وسألنى إذا كان فى استطاعتى أن أجمع مقالاته فى كتاب تطبعه وتنشره دار التحرير فوافقت وأبلغنى أن المشير عامر تولى الإشراف على الاعلام المصرى.. التليفزيون والإذاعة والصحافة.. وهكذا توقف الحوار وقامت الحرب وكانت الهزيمة، وكان من أول نتائجها قرار أصدره عبدالناصر بعدم توزيع كتاب على صبرى وكانت صحيفة الجمهورية قد نشرت إعلانا عن صدوره قريبا.

ثم كان أن صدر قرار بفرض رقابة مشددة على الصحف نتيجة مقال نشرته الجمهورية يوم ١٩ يونيو بعنوان «القوات المسلحة والعلاج الجذرى» بقلم الأستاذ سعيد الخيال، جاء فيه: قواتنا فى موقف بالغ التعقيد بعد أن ضمن العدو لنفسه التفوق بل التفرد فى الجو منذ البداية.. والجيش نفسه لايمكن أن يلام على ماحدث بل على العكس فإننا ندرك موقفه البالغ الصعوبة والمتاعب والألام المادية والمعنوية التى احتملها..

وحذار أن نقول ان المسألة مسألة أشخاص يخلفون أشخاصا. وهاجم الأستاذ سعيد الخيال نظرية أن الجيش هو الشعب منظما والتى على أساسها تكررت عمليات الاستعانة برجال الجيش فى نواحي الحياة المدنية.

هذه النظرية أدت إلى تسرب الحياة المدنية بأساليبها وسلوكها وتطلعاتها إلى الجيش مما أضعف الحدود الفاصلة بين ما هو عسكري وما هو مدنى. وصرف كثيرا من الاهتمام إلى مجالات أخرى، حتى أصبح القفز إلى هذه المجالات ينازع روح التخصص العسكري.. ونذر الحياة للجيش.. والبطل المحارب الذى يستعذب التضحية ويحتضن الواجب العسكري.. والحرب هى أشق مايحتمله الإنسان، والتنعم أفة المحارب.. والامتيازات هى كالسوس توهن قوة الاحتمال وتنمى روح المحافظة بدلا من الروح الثورية.









ممنوع

من

الكتابة..

ممنوع

من

النشر









## وو عادت الرقابة على الصحف في محاولة يائسة لإيقاف أو صد تيار جارف من النقد والإدانة لأسباب الهزيمة الأليمة التي لحقت بالمصريين في حرب يونيو ١٩٦٧. ee

وكان الصحفيون أول من واجه غضب الجماهير. فلم يعد يوجد قارئ يثق في أخبارهم ومقالاتهم، وفقدت أجهزة الإعلام الأخرى: الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء - مصداقيتها بعد الصدمة العنيفة التي صنعت جماهير كانت منتشية بصوت أحمد سعيد يجلجل في صوت العرب معلنا أن أقدام جنودنا تدق أرض تل أبيب، ومانشيتات الصحف تبرز باللون الأحمر في صفحاتها الأولى سقوط عشرات من طائرات العدو محترقة بعد هجومها الفاشل على مطارائنا المصرية.. فإذا بجنودنا قد انسحبوا غرب القنال وسقط في الأسر من سقط وقتل وجرح آلاف، ووقف العدو على الشاطئ الشرقي لقناة السويس. أما طائراتنا فقد دمرتها هجمات خاطفة قامت بها الطائرات الإسرائيلية في صباح يوم ٥ يونيو.

كانت مانشيتات الصحف كاذبة، ونشرت أخبار الإذاعة كاذبة، وأنصت المصريون لمحطات الإذاعة الأجنبية السـ«بى.بى.سى» و«صوت أمريكا» و«الإذاعة الإسرائيلية»، ولقد واجهت هذه المحنة بكل عنفها. عندما وجدت على مكتبى في العاشرة من صباح يوم ٥ يونيو صور طائراتنا محترقة، وكان مصور جريدة الجمهورية يصحب المشير عبدالحكيم عامر وقائد القوات العراقية في جولة



بالطائرة للتفتيش على بعض المواقع العسكرية، ثم اضطرت طائرة المشير إلى الهبوط على عجل، ولم يجد مصور الجمهورية سوى الطائرات المحترقة التي أصابتها الطائرات الإسرائيلية المهاجمة ليلنقط صورها، ولتكون شاهدا على حقيقة ما يحدث، بينما صوت العرب يسقط العشرات من طائرات العدو، ولا يذكر ما يشير ولو من بعيد إلى الحقيقة أو يحاول أن يمهد لها، وكنت غاضبا وتذكرت ماكتبته ونشرته في روزاليوسف عام ١٩٦٢ في روايتي «تلك الأيام» وفيها شخصية أستاذ التاريخ سالم عبيد والذي كان عضوا في لجنة كتابة الميثاق الوطني يراجع في خواتمه حديث أستاذه في السوريون مسيو لافارج وهو يقول له: «إن بلدك أضعف من أن يتحمل الحقيقة. إن كل ما تستطيع أن تفعله هو أن تدرس تفاصيل الأحداث، ثم تقف في قاعة المحاضرات بجامعة القاهرة لتختار التفاصيل المناسبة لللائقة وتسردها أمام الطلبة.. لاشيء أكثر من هذا يا عزيزي.. أو السجن.. نصف الحقيقة وتحيا.. كل الحقيقة والمقصلة يا عزيزي».

كانت صور الطائرات المحترقة تتحداني فما هي ذى الحقيقة. كيف أواجهها، وأمسكت بالتليفون وطلبت مكتب سامي شرف، وجاء صوت منير حافظ لا يخفى قلقه، وعرف بأمر الصور فأمكنني برهة، ثم طلب إرسالها إلى مكتب الرئاسة بمنشئة البكري فوراً، لاحقيقة ولا نصف حقيقة ولا شيء على الإطلاق سوى الانتظار لشيء ما.

معجزة .. ربما ، وتذكرت مرة أخرى سالم عبيد وهو يتحدث عن مسئولياته نحو مشروع الميثاق الوطني.. انتهت الأحلام والمعجزات.. والمستحيلات.. كل ما نشرته .. كل ما قلته لتلاميذي لم يخرج عن أن يكون أنصاف حقائق، ثم أرباع حقائق.. ثم



لا شيء.. مجرد رغبة.. درءة.. لا حقيقة على الإطلاق.  
ويتحدث سالم عن مشروع الميثاق قائلا: لقد قرأت مشروع  
الميثاق.. عندك مثلاً فقرة في الباب الرابع تحت عنوان درس  
النكسة: وعمت الشباب المصري موجة من السخط والغضب مع  
كل الذين مدوا أيديهم للاحتلال وقبلوا وجوده.. ولقد ترددت في  
مصر في ذلك الوقت أصداء طلقات الرصاص.. وتجاوبت أصداء  
انفجارات القنابل.. وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها  
وأساليبها.. لم تكن هي الثورة وإنما كان ذلك هو التمهيد لها..  
كانت تلك هي مرحلة الغضب التي تمهد لاحتمالات الثورة، إن  
الغضب مرحلة سلبية.

ويتساءل سالم عبيد ما معنى أن الغضب مرحلة سلبية..  
مامعنى السخط.. مامعنى أصداء طلقات رصاص وأصداء  
انفجارات قنابل.. مامعنى اتجاهات وأساليب التنظيمات السرية،  
قف عند كل كلمة وحاول معرفتها في الحياة.. في اللحم والدم.. في  
القلب والعقل، إلى أين تنتهي لك المعرفة.. سالم عبيد عندما حاول  
أن يعرف معنى هذه الكلمات.. اكتشف أنه لا يعرف شيئاً على  
الإطلاق.

وأفقت من خواطري وصوت صلاح زكى يسألني عن كلمة،  
فالإذاعة والتلفزيون في حالة استنفار للمعركة، وتحدثت معه  
بالكلمات التي كتبتها في الصفحة الأولى للجمهورية، كانت كلمات  
غريبة لا تتفق مع الطابع الحماسي الملتهب الذي يردده «صوت  
العرب»، كنت أتحدث عن المعركة الطويلة، عن المساحة  
الاستراتيجية للأمة العربية، عن امتدادنا الجغرافي في السودان، ولم  
أتحدث عن اقترابنا أو اقتحامنا تل أبيب. كان الألم يعتصرني، بعد  
ثلاثة أيام سقطت في مكتبي لأكتشف في مستشفى العجوزة أول  
إصابة لي بارتفاع ضغط الدم.



وانفجر كتاب كثيرون، فكانت مواجهتهم بالمنع من الكتابة، وانتقل يوسف ادريس إلى «الجمهورية» ومعه تعليمات بمنعه من الكتابة، وكان مريضاً فساعدته على السفر إلى روسيا للعلاج، واحتفظ بخطاباته التي أرسلها إلى يعبر فيها عن تصميمه على استرداد عافيته وصحته النفسية، ويعدني فيها بالكتابة عند عودته، أما عبدالرحمن الشرقاوي فقد واجه منع نشر روايته «الفلاح» ومسرحيتي «الحسين ثائراً والحسين شهيداً».. فواجهت المنع بقرار مضاد بنشر الرواية والمسرحيتين، وتحملت مسئولية عدم إطاعة الأوامر.

وجاءني موسى صبرى مفصلاً من «أخبار اليوم» تسبقه تعليمات بعدم استقباله، وكتب موسى في كتابه عن وثائق ١٥ مايو كيف ذهب إلى محمد حسنين هيكل فقال له: إن انتقاله إلى «الجمهورية» لا يعني أن الدار سوف ترحب به، لكنه فوجيء باستقبالي ولا داعي لأن أنقل ما كتبه موسى في كتابه أو في افتتاحيات نشرها فيما بعد عند عودته إلى صحيفة «الأخبار»، كان يعرف أنني تحديث التعليمات من أجل الحفاظ على كرامته.

ووصلني خطاب رسمي من محسن أبو النور بصفته أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي يبلغني فيه بفصل حسين عبدالرازق من عضوية الاتحاد، وبالتالي فصله من عمله في صحيفة «الجمهورية». وأرسلت خطاباً مضاداً إلى محسن أبو النور أبلغه فيه أن فصل حسين عبدالرازق من الاتحاد الاشتراكي لا علاقة له بعمله في مؤسسة صحفية ليس لديها ما يبرر اتخاذ قرار بفصله، ولا شك أن رجلاً احتفظ له باحترام كبير وقف إلى جانبي فلم يتدخل في قراراتي، رغم أنها خالفت بعض تعليماته، وهو محمد فائق وزير الإعلام في ذلك الوقت، وكان ينقل إلى عدم ارتياحه لمجموعة الكتاب



الكبار، ولكنه تعامل معى على أنى المسئول عن تصرفاتى وأتحمل نتائجها.

غير أن الموقف إلى جانب كتاب وصحفيين تعترض الرقابة عليهم لم ينقذ سمعة الصحافة التى فقدت ثقة القراء، ولم تعد مصدر أخبارهم ومعلوماتهم السياسية، واكتفوا بمتابعة أخبار كرة القدم ومبارياتها، فكانت انتصارات الأهلئ أو الزمالك هى التى ترفع التوزيع أو تخفضه وتعليقات نقاد الرياضة أكثر حرية وحيوية من التعليقات السياسية المملة التى تتناول «النكسة» وهى غير «النكسة» التى تحدث عنها الميثاق. لكن صبر الجماهير نقد بعد صدور أحكام الطيران التى تناولت أسباب الكارثة التى لحقت بالطائرات والمطارات فى أول يوم من أيام الحرب.

واندلعت المظاهرات فى الجامعات وانطلقت فى الشوارع، وسمع الصحفيون هتافات معادية أمام دور الصحف، وكانوا فى نفس الوقت لا يستطيعون كتابة الأخبار الحقيقية عن المظاهرات، فالتعليمات تصور الأحداث كما لو كانت مؤامرة، ولا علاقة لها بغضب جماهيرى حقيقى، وكانت نقابة الصحفيين قد ناقشت أمر الرقابة وطلبت إلغائها فى كل ماهو بعيد عن المعلومات العسكرية. وعقد مجلس النقابة اجتماعا برئاسة النقيب أحمد بهاء الدين، وأصدر بياناً كتبه بهاء ووقعه أعضاء المجلس يطالب بالاستجابة لمشاعر ورغبات الجماهير فى محاسبة المسئولين فى جميع مجالات العمل فى مؤسسات مصر وإصدار القوانين التى تكفل الحريات العامة والضمانات الخاصة بالأفراد.

وكان أحمد بهاء الدين لبقاً وحاسماً فى نفس الوقت كعادته، وهو يذكر أن هذا البيان يؤدى ما يطالب به عبدالناصر من توسيع قاعدة الديمقراطية ومحاسبة المسئولين الذين تسببوا فى الهزيمة.



ويروى جميل عارف في كتابه الذى صدر أخيراً «أنا.. وبارونات الصحافة» القصة الكاملة لهذا البيان وكيف أن عبدالناصر غضب لصدور البيان واعتبره طعنة في الظهر وذلك نقلاً عن رواية لسامى الدروبي الأديب الكبير والسفير السورى الذى قال: إن عبدالناصر هو الذى حدث في هذا الأمر باعتباره صديقاً لأحمد بهاء الدين.

ولم يحدث تغيير في موقف الرقابة. لكن البيان الذى أصدره مجلس النقابة في آخر فبراير ١٩٦٨ سبق بشهر واحد بيان ٣٠ مارس الذى أعلن فيه عبد الناصر عن بدء عهد جديد لتحرير الأرض وإزالة آثار العدوان وتوسيع قاعدة الديمقراطية وإجراء انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكي.

وكان من الطبيعي أن يسود شعار المرفوع «لا يعلو صوت فوق صوت المعركة» لكن للأسف الشديد. لم تحدث محاولات جادة لتعميق الديمقراطية، أو إتاحة الفرصة لحوار جاد كذلك الذى حاولنا أن نبداه قبل الحرب بمقالات على صبرى .

وكان هناك «بالجمهورية» قسم للأبحاث. فيه مجموعة من خيرة الشباب المثقف، كان يشترك معهم بالمناسبة مصطفى الفقى قبل حصوله على الدكتوراه. وكان من أبرز الكتاب فتحى عبدالفتاح وطاهر عبدالحكيم وحسين عبدالرازق ومحمد أبو حديد وجلال السيد والدكتور محمد أنيس وغيرهم كثيرون، لكن العيون كانت مركزة عليهم.

وذات يوم قال لى أنور السادات في بيته بالهزم أن أحذر من هؤلاء الكتاب وخص بالذكر طاهر عبدالحكيم. وكنت أستمع إلى مثل هذه الملاحظات فلا أنكرها ولا أجعلها سبباً لحرمان واحد منهم من نشر مقالاته. لكن الجو العام كان مختنقاً لا يسمح بامتداد الخيلة لأفاق ما بعد الحرب، على نحو ما يفعل المحاربون



عادة. إذ يكون جزءاً من همومهم في الحرب، ما سوف يكون عليه الحال بعدها.

وجاء موعد انتخابات النقابة. وتقدم كامل زهيرى لترشيح نفسه نقيباً لأول مرة. وكان على بصفتى وكيلًا للنقابة أن أكون رئيساً للجمعية العمومية في غياب النقيب وفي انتظار انتخابه، وفي هذا الاجتماع طلب يوسف إدريس الكلمة وتحدث عن ضرورة إلغاء الرقابة على الصحف وتلاه صلاح جاهين.

ورغم كل المحاذير والتعليمات لم أتدخل لتعطيل طلب الكلمة، واتخذ الحاضرون بالإجماع قراراً بإلغاء الرقابة، وهو قرار أخطر من بيان يصدر من مجلس إدارة النقابة، لأنه يمثل مطلب الجمعية العمومية للنقابة، وفي تلك الليلة فاز كامل زهيرى برئاسة النقابة.

أما لجنة الدعوة والفكر في الاتحاد الاشتراكي، فقد أصابها الذعر. وقال رئيسها في اجتماع مع مجلس النقابة الجديد. إن أجهزة التصنت كانت مبنوثة في القاعة التي انعقدت فيها الجمعية العمومية، وكانوا يستمعون في أكثر من جهة لما يحدث في الاجتماع.. وكان مطلب إلغاء الرقابة مؤامرة أو انقلاب بينما كانت التجربة تبشر بأن السماح بحرية التعبير عن الرأي هي دعوة لانطلاق في البناء والابداع وليست دعوة للإنفجار والتدمير.







حرية  
النشر  
والصراع  
على  
السلطة









99 كان عبد الناصر يخوض أكثر من معركة ومن بينها معركته مع المرض وكانت الناس لا تعلم ما يجرى بين قيادات «الثورة» وقد طرح مرض عبد الناصر عليها ذلك السؤال الرهيب. من يخلف القائد؟ ولقد سمح لى موقعى فى دار التحرير أن أواجه بعض المواقف التى كشفت المناورات التى تدور فى الكواليس بين رجال عبد الناصر لدعم وجودهم فى السلطة وفى انتظار الوقت المناسب لتولى الخلافة. ee

ومن الطبيعى أن تكون الرغبة فى تولى السلطة قائمة فى الرجال الذين قاموا بالثورة. ومنصب الرئاسة يحتاج إلى «من تاتيه الخلافة منقادة» وأذكر بهذه المناسبة حديثا جرى بينى وبين صحفى روسى أثناء زيارة قمت بها للاتحاد السوفيتى فى وقت لاحق، وحدثنى الصحفى عن تجربته ثم الانقلاب المضاد الذى انتهى إلى وصول الرئيس سوكارنو إلى الحكم، وقال لى الصحفى: إن الأزمة فى اندونيسيا بدأت منذ عرف رجال «سوكارنو» انه مصاب بالسرطان. فتحركت قيادات وقوى كثيرة تريد الانقضاض على منصب الرئيس المريض لأن هذه هى طباع البشر.

وأعود إلى عبدالناصر بعد أن ألقى بيان ٢٠ مارس، وأعلن عن انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكى، وقد أجريت الانتخابات بالفعل وتم تشكيل المؤتمر القومى، واللجنة التنفيذية العليا، وحدث



أن حصل على صبرى على أكبر نسبة من الأصوات، وكان هذا يؤهله لأن يرأس اللجنة السياسية، وفوجئت السادات يتصل بى ويطلب أن تقف الصحافة إلى جانبه، وكان يشكو من أن الأهرام والأخبار تتعمدان إهمال أخباره. وسبق أن سافر إلى إيران فلم تهتم الصحف برحلته. لولا أنى كلفت إبراهيم نوار رئيس التحرير التنفيذى للجمهورية بأن يصحبه فى رحلته، وعاد إبراهيم وكتب تحقيقات صحفية تحدث فيها عن براعة السادات فى اللغة الفارسية والأشعار الفارسية التى يرددها، وحكى عن جلساته مع السادات أثناء سفره وضيقة بإهمال الصحافة لأخباره.

وها هو ذا السادات يطلب من جديد المعاونة، وذهب إليه إبراهيم نوار، فطلب منه السادات أن تهتم الجمهورية باجتماع اللجنة السياسية، وقال إنه يريد أن تستعد بمصور لأنه سوف يكرر فى الحضور إلى قاعة الاجتماع ويجلس فى مقعد الرئيس، وعندما يأتى الآخرون - ومن بينهم على صبرى - سيضطرون إلى الجلوس على المائدة من حوله، وبذلك تصبح قضية اختيار أو انتخاب رئيس للجلسة ثم رئيس للجنة السياسية محسومة بالامر الواقع.

كان واضحا لى أن السادات يريد السلطة، ويستعد لها، ويرى انه أكثر رجال الثورة أحقية بخلافة عبدالناصر. وكنت أعجب للذين يتهمون السادات بعدم الفهم، أو بالتهريج فى جلسات المشير عبدالحكيم عامر ولايزون فيه ذلك الجانب الشديد الصرامة والدهاء فى الإعداد للسلطة. وحرصه على متابعة النشر عنه. وبعض كبار المسئولين كان يقول عنه بالحرف الواحد: «إن الذى يشغله هو طبق الملوخية الذى سوف يأكله عندما يعود إلى بيته»، ويفسر وجوده فى منصب «نائب الرئيس» بأنه شخص ضعيف لا حول له



ولا قوة ولذلك اختاره عبدالناصر نائبا له ليطمئن إليه، لكن الحقيقة ان السادات كان بالمرصاد لأية مبادرة من أحد قيادات الثورة يستريب في انها تقوم بمناورة من أجل وراثة الخلافة. وحدث أثناء محاكمة رجال المخابرات في المحكمة التي كان يرأسها حسين الشافعي، أن نشر مراسل «الجمهورية» ملخصا لأقوال الشهود جاء فيها ذكر اسم زكريا محيي الدين - وكان رئيسا للوزراء - وفوجئت بدعوتي لمقابلة رئيس الوزراء في مكتبه. وكان هذا أول لقاء لي معه.. قابلني متجهفا يتساءل لماذا ذكرنا اسمه ولم نذكر أسماء آخرين. لماذا لم نذكر اسم علي صبري، لماذا التركيز عليه هو شخصيا.

وارتفع يطالبني صوته بفصل المحرر الذي كتب هذا الكلام، وقد اعتبرت هذا الطلب تهديدا غير مباشر لي شخصيا، وخاصة انه قد أضاف ان مصلحة البلد إذا اقتضت فصل مليون موظف فهو مستعد لذلك. وضرب بيده على صدره وقال: «أنا السلطة» وما أجده في مصلحة البلد لن أتردد في تنفيذه. وكنت أعلم أن هذا هو منطق زكريا محيي الدين. وانه عندما يكون في السلطة كرئيس للوزراء يطلب من عبدالناصر ان تكون لديه صلاحيات كاملة. وكانت مشكلته مع عبدالناصر هي في انه لا يحصل على التفويض الكامل الذي يرى بصدق انه الوسيلة الحقيقية لإصلاح ما هو فاسد ومعوج في البلاد.

وخرجت من مكتب رئيس الوزراء دون أن أعد بفصل المحرر، واكتفيت بأن أحاول تهدئة خواطر زكريا محيي الدين بمراجعة ما نشره عنه، حتى لا يشعر بأن «الجمهورية» تتحيز لإسم من بين أسماء قادة الثورة، ولقد رفضت هذا التحيز كما سبق أن أوضحت منذ اللحظة الأولى التي عرض فيها علي صبري أن أتولى رئاسة



تحرير «الجمهورية» إذ قلت له: إنى لا أقبل أن تكون الصحيفة لسان حال على صبرى أو زكريا محيى الدين، وأنه قبل كلامى باسماء، وقال لى فيما بعد أمين هويدى: أنت الوحيد فى مصر الذى كان يستطيع أن يقول هذا الكلام لعلى صبرى فى ذلك الوقت..

ولم يمض يوم على مقابلتى لزكريا محيى الدين، حتى اتصل بى السادات وطلب حضورى إلى بيته، وبدأ جلسة طويلة امتدت لساعات بسؤالى: ماذا فعلت مع زكريا محيى الدين؟، ولم أسأله كيف عرف بالمقابلة، وكان لابد أن أروى له بالتفصيل كل ماحدث، وانصت باهتمام. ثم قال بصراحة تامة: إن «زكريا» يكرر منذ فترة هذا الأسلوب! وشرح لى الموقف على النحو التالى:

إن زكريا محيى الدين يعمل على دعم وجوده كصاحب سلطة مطلقة. ويبت هذا الشعور فى مجالات مختلفة وحديثه الذى يردد فيه «أنا السلطة» تكرر مع عصام الدين حسونة وزير العدل، ومع أكثر من عضو بمجلس الأمة روى ماحدث لهم مع أنور السادات، فالمسألة أكبر من أن تكون مجرد احتجاج على ذكر اسمه فى قضية المخابرات.

كان السادات يرى الأمور من وجهة نظره بحذر وتأهب لمواجهة أخطار قادمة من جانب زكريا محيى الدين، وعندما خرجت من بيته كنت واثقا أن صراع السلطة الذى يجرى فى الكواليس أخطر بكثير مما قد يخطر ببال أحد، وتأكدت ظنونى بعد أيام.. فقد اتصل بى مسئول من الرئاسة وقال لى: إن الأمر فيما يتعلق بالسيد زكريا محيى الدين أصبح منتهيا لأنه سوف يترك منصبه كرئيس للوزراء بعد وقت قصير.

وهكذا عرفت بأن زكريا محيى الدين خارج من الوزارة قبل حوالى اسبوعين من اعلان إستقالته، وعرفت فى نفس الوقت أن



اهتماما كبيرا كان موجهاً إلى تحركات زكريا محيي الدين، وخوفاً - لا أدري أسبابه الحقيقية - من أن يكسب زكريا محيي الدين مواقع تعترف بسلطته سواء في الإعلام أو الصحافة أو في مواقع أخرى، فتمهد له الطريق ليتقدم في الوقت المناسب لخلافة عبدالناصر المريض.

وكنْتُ أبحث عن وسيلة لظهور كلمة الناس التي تعبر عن إرادتهم، ليكون لها تأثيرها في هذه التيارات الخفية في كواليس السلطة، والتي أجهلها ولا أعرف منها إلا ما يتسرب إلى نتيجة موقعي الصحفي.

وكتبت مقالا عن أهمية تفاعل القيادات من خلال الاتحاد الاشتراكي مع الجماهير لتكون مؤثرة في سياسة البلاد. وإذا بعلى صبرى يتصل بي - وقد وصلته بروفة من المقال دون علمي - وكان يريد منع نشره. فقاومت بإصرار فسمح بنشره وهي يحذرني من مغبة ماكتبته. فلما جاء أول اجتماع للجنة المواطنين من أجل المعركة ودخل عبدالناصر قاعة الاجتماع اتجه بنظره إلى حيث أجلس وأشاور بيده في ضيق وقال: هذا الكلام الذي تكتبونه تعالوا انتم ونفذوه.

كان ضيق الصدر بالكلام الذي يراه نظريا وسطاً معمعة حرب الاستنزاف ومبادرة روجرز والصراعات الخفية على السلطة. ولقد اشتدت هذه الصراعات، عندما كانت لجنة المواطنين من أجل المعركة تجتمع برئاسة حافظ بدوي، فتعقد السادات اجتماع «الباب المفتوح» في الاتحاد الاشتراكي. ويدور الهمس حول تصادم مواعيد اجتماع اللجنة مع اجتماع الباب المفتوح. وضرورة التنسيق بين الاجتماعين.



وحدث ان قابلت شعراوى جمعة فإذا به يقول لى: لقد قررنا أن نعتريك واحدا منا. ولم أفهم ما الذى يقصده، فإذا كان الأمر خاصا بعضويتى فى التنظيم الطليعى فهذا قديم، فما هو الجديد لأصبح واحدا منهم. ثم جاء مساء يوم من خريف عام ١٩٧٠ وجاء النبأ الصاعق أن مات عبد الناصر.



**الرقابية**  
**على**  
**طريقة**  
**السادات**









**99 فرض موت الزعيم على الأمة موقفا مثاليا ،  
فالجميع يتشبثون أمام الموت بذكرى عبدالناصر ،  
مآثره وإنجازاته تحيط بها وترعاها الآمال الكبار  
التي أودعها الزعيم القلوب والعقول . ٩٩**

كان التفاف الشعب واحتشاده في جنازة عبدالناصر موقفا  
مثاليا ونادرا لاحتشاد الشعب حول آمال باقية يريد أن يحافظ  
عليها، ويضمن لها الاستمرار، فهي التركة وهي الوصية، ومراجعة  
أعمال البشر تكون بالكشف عن المزايا والصفات التي ارتفعوا بها،  
ولاتكون أبدا بالكشف عن النواقص للوقوف عندها والتركيز عليها،  
لأننا جميعا كبشر لنا أخطاء، ومقياس النجاح بالذروة التي يصل  
إليها العمل الناجح، وذروة عبدالناصر كانت في الحلم العربى الذى  
أيقظ به الجماهير. وذروة عبدالناصر كانت في إرادة التحرير التى  
أصبحت نموذجا لدول وشعوب انتفضت واثارت وتحررت بها.

ولقد كان شوبنهاور الفيلسوف الألماني يسخر من نقاد الأدب  
الذين يفتشون عن النواقص والعيوب، ويتساءل إذا كان يوجد  
عمل أدبى واحد بلا عيوب، فالهمم عنده هو الكشف عن نواحي  
العبقريّة والجمال التى وصل إليها العمل، وهى التى تحدد  
مستواه، وهذا أيضا هو ما يصلح لمراجعة حساباتنا مع زعيم مات،  
لأنه يبقى بإنجازاته ونجاحاته، أما النواقص والأخطاء فتتحول إلى  
دروس - لا لتقييم الزعيم - لكن لمواجهة الحاضر الذى نعيش فيه،  
لذلك كانت الأيام التى أعقبت تشييع جثمان عبدالناصر، أياما



مثالية، والمناخ السياسى السائد هو مناخ المثاليات، بمعنى الشعور السائد بأن واجبنا المقدس هو أن نواصل السير في طريق عبدالناصر الذى تحول إلى رمز، بل ربما تحول إلى أسطورة. وفي هذا المناخ كان أنور السادات يقسم أمام مجلس الأمة ليتولى الرئاسة، ثم ينحنى أمام تمثال عبدالناصر في مشهد تمثيلي من مشاهد مسرحية تاريخية، ولقد استراب فيه كثيرون لما فيه من مبالغة ومظهرية، لكن بقى المعنى الكبير، إن الرئيس الجديد سوف يواصل السير في طريق الزعيم الخالد. وكان لهذا معناه المباشر بالنسبة لقضية الرقابة وحرية الصحافة، فمادام السادات ينحنى للتمثال، فهو من باب أولى سوف ينحنى للاتحاد الاشتراكي، وتنظيمه الطليعى، وهذا يعنى أن صوت التنظيم سوف يرتفع وسوف يكتب أعضاؤه آراءهم بحرية، وسوف يدور حوار سياسى مفتوح، وخاصة أن السادات كان يعقد جلسات باسم «الباب المفتوح» تدعو المواطنين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية كاملة. ولقد استطاع السادات أن يؤكد حرصه على سلامة الإجراءات الدستورية التى تؤدى إلى توليه السلطة الشرعية، واعتمد على التنظيم الطليعى ليقود مظاهرات التأييد له، فالتجنت الوفود التى تمثل الاتحاد الاشتراكي والنقابات العمالية والفلاحين والنقابات المهنية إلى قصر الطاهرة تحمل أعلامها، ويستقبلها السادات ويرحب بها كما ترحب به، وعندما ذهب وفد نقابة الصحفيين إلى قصر الطاهرة، تقدم أحد رجال حاشية السادات، وطلب من كامل زهيرى النقيب، وطلب منى أن تجلس بجوار السادات عندما يدخل القاعة على نفس الأريكة المعدة ليجلس عليها، كان قد أعد مسبقا الصورة التى يراه بها الناس سواء في مشاهد التلفزيون الاخبارية أو في صور الصحف والمجلات، كان حريصا على أن يراه الناس



والحشود تحيط به، ولا يجلس وحده، بل يجلس من حوله على يمينه ويساره أبناء الشعب الذين جاءوا يؤيدونه ويبياعونه. وشعر أعضاء التنظيم أن السادات رجل ديمقراطي، وتفتحت شهية كثيرين للعمل السياسى من خلال الاتحاد الاشتراكى الذى بدا فى أيامه الأولى وكأنه يسيطر على الشارع وله كلمته النافذة فى تولى السادات الحكم، وكان أول مايشغل الكثيرين من أعضاء التنظيم هو احتكار الأهرام ومحمد حسنين هيكل للرأى والمقال السياسى فضلا عن انفراده بأخبار عبدالناصر، لذلك كان أول امتحان لحرية الصحافة، هو فى معارضة موقف هيكل المعلن فى الأهرام، عن ضرورة تحييد أمريكا فى الصراع العربى الإسرائيلى، والمخاوف التى يثيرها حول نشوب حرب تحاول فيها عبور قناة السويس التى كانت من وجهة نظره التى شرحها فى مقالاته بالأهرام، مانعا مائيا من شبه المستحيل عبوره، وتصدت لهيكل ولافكاره والموضوعات المطروحة فى الأهرام مجموعة كبيرة من رجال التنظيم الطليعى طلبوا منى نشر مقالاتهم فى الجمهورية.. وكان فى مقدمتهم الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة، والدكتور فوزى منصور، والدكتور إبراهيم سعد الدين، وعبدالهادى ناصف، وصبرى مبدى.

وأحدثت مقالاتهم رواجاً سياسياً، ورواجاً فى توزيع «الجمهورية»، وظهرت على السطح التيارات المتباينة فى التنظيم الطليعى، ولم يتدخل رقيب يفرض موقفاً محدداً، أو يطلب منع نشر مقال، وبدا للقراء أن الهجوم على محمد حسنين هيكل كاتب عبدالناصر الأول أمر مثير للدهشة، وله دلالة على أن مناخاً جديداً يسود البلاد، وكان أعضاء التنظيم يفسرون هذا المناخ بأن عبدالناصر الزعيم قد مات، وأصبح من المنطقى أن يتولى التنظيم



التوجيه السياسى من خلال قنوات الاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية، وقد انتهى العهد الذى كانت فيه الجماهير تعتمد على الزعيم، وتنتظر منه أن يقدم لها القرار ويوجهها إلى الأهداف، الآن لا يوجد هذا الزعيم، وعلى التنظيم السياسى أن يتولى بنفسه المهام المطلوبة للحكم، وكان الحديث عن السادات ينتهى إلى أنه لن يتدخل، لأن مؤسسة الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى أقوى منه وهى التى جاءت به إلى الحكم.

وكانت عيون كثيرة ترصد الموقف السياسى من خلال ما يحدث فى الصحافة، ومقالات «الجمهورية» بالذات التى هاجمت أراء هيكل السياسية.

وأذكر أن دعانى السفير البريطانى إلى غداء فى السفارة مع وفد من أعضاء مجلس العموم فى زيارة للقاهرة.. وأثناء الغداء انتهالت على الأسئلة حول ما تعنيه المقالات التى تهاجم هيكل، وهل نستطيع أن نحارب إسرائيل، كان واضحا انهم مشغولون بتقييم الموقف، وكان صديقى ديزموند ستيوارت الكاتب والروائى يسألنى نفس السؤال، هل يحارب السادات أم انه لن يحارب، وكان يقول: إن الشائع بين المصريين الذين يقابلهم ان السادات لن يخوض الحرب، ثم يسألنى عن رأى وقد عرفته شخصيا، فأقول له: إننى لاأتصور ان السادات ضعيف كما يتوهم كثيرون، وما هو السؤال يتردد بالبحاح من أعضاء مجلس العموم، وقجاة سألنى أحدهم:

هل صحيفتك تأثرت بموت عبدالناصر؟!

كان سؤالا مأكرا..

— وأجبت على الفور:

— تأثرت بكل تأكيد.



فقال:

— أعرف أنها جريدة عبدالناصر.. هل انخفض توزيعها؟

أجبت :

— بالعكس .. زاد التوزيع زيادة كبيرة.

وتحدثت عن رؤيتي للموقف ومشاعر الناس، إنها استلمت الزمام، وأصبحت تعتمد على نفسها وتفكر لنفسها، ولم تعد تعتمد على الزعيم فقد مات.

واستمعوا إلى ما قلته بين دهشة وعدم تصديق وإحساس بسذاجتي أدركته عندما سألتني الرجل متخابثا:

— معنى هذا أنك سعيد بموت عبدالناصر.

فأجبت في عناد:

— سعيد لأننا نشعر ونحن نعمل بحرية كاملة أنه مازال موجودا بيننا.

وتحدثت عن رغبة عبدالناصر في فتح حوار ديمقراطي لإعادة صياغة الميثاق الوطني، ومقالات على صبري باقتراحاته حول إعادة تشكيل اللجنة المركزية.

كان المناخ المثالي المتفاؤل هو رد الفعل لموت عبدالناصر.. مات الزعيم تحيا الجمهورية العربية المتحدة.. وتشجبت أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي، فتحركت لتمارس دورها، فكان اجتماع لرؤساء مجالس إدارات الصحف دعا إليه ضياء الدين داود، ووصلت متأخرا فوجدت هيكلا يجلس بالقرب من الباب عند طرف المائدة الطويلة التي يجلس في طرفها الآخر ضياء الدين داود، وجلست بجوار هيكلا، وهمس وملاحم وجهه تقيض بالسخرية: هل صحيح أن ميزانية الإعلانات تصل إلى خمسة وعشرين مليون جنيه، ماهو الرقم عندك في الإعلانات المصرية، قلت



له: «مليون ونصف المليون»، فقال بضيق: إنهم يرددون كلاما غير صحيح، ويذكرون أرقاما لا صلة لها بالواقع.

وفي اجتماع آخر، قال لي وهو خارج كلمات قاسية عن ذلك الذي يحدث في هذه الاجتماعات، كان واضحا انه يعترض على ما يقال ويرى انه كلام لا صلة له بالصحافة أو الإعلام أو السياسة، ونقل لي الإحساس بأن الصراع قائم ويوشك أن يكشر عن أنيابه، لكنه لم يصل بعد إلى المكاشفة التي تجعل هيكل يقاطع هذه الاجتماعات، وكان حضوره ومشاركته في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي تعني ان الظروف قد تغيرت، فلم تعد القرارات تصدر من الرئاسة ويعرف بها هيكل قبل غيره، بل أصبحت هناك مناقشات في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي. والسادات لا يتدخل ليفرض رأيا.

وفي نهاية ابريل ١٩٧١ تقرر أن يسافر وفد من الاتحاد الاشتراكي إلى الاتحاد السوفيتي ليجري لقاءات سياسية في موسكو، وكنت عضوا في الوفد، وجاءني موسى صبري يزورني، وكان السادات قد أعاده إلى «أخبار اليوم»، وسألني إذا كنت مسافرا إلى موسكو، فأجبت نعم.. فقال لي بصوت عاطفي: - أرجوك - قبل أن تسافر أطلب مقابلة السادات..

سألته : لماذا ؟!

قال :

— الرجل وحده .. يحتاج إلى أن تكون معه..

كانت دعوة لأن أُنحاز إلى معركة، لا أرى أبعادها، ولا صلة لها بمبادئ عبد الناصر، وقد تورطني في صراعات بين أشخاص، وليس بين مبادئ، وكان التورط مع الشخص قد انتهى في يقيني بموت الزعيم، ولا معنى لأن تتحول تجارب الثورة إلى تجارب ولاء للأشخاص، وهكذا لم أذهب إلى السادات، ولكنه كان يريد مني



شيئا.. فقبل سفرى بيوم اتصل بى سامى شرف وقال لى: ان السادات يطلب منى إيقاف نشر مقالات أعضاء التنظيم، ومقالات لبيب شقير وعبدالهادى ناصف، وصبرى مبدى، ولا أنشر شيئا يكتبه على صبرى.

فجأة وبلا مقدمات ظهرت الرقابة صارمة حاسمة، مع تحذيرات لا لبس فيها من سامى شرف ألا أخبر أحدا بأن الرئيس طلب منع النشر، سألته، كيف، وأنا مسافر؟ وهكذا أبلغ ممدوح رضا مدير تحرير العدد الاسبوعى «للجمهورية»، وسافرت مع وفد يضم الكتاب المفضوب عليهم من السادات.

وفى ليلة السفر اجتمعنا فى فندق بالقاهرة، لنبحث تفاصيل السفر فى الصباح، وكان ضياء الدين داود يتحدث عندما تقدم الجرسون يحمل صينية القهوة، فتوقف عن الكلام، وما كاد الرجل يتعد حتى همس.

— كل هؤلاء من المخابرات.. وكل كلمة تقال أمامهم ينقلونها. وانتقلنا إلى مائدة عشاء، وجلس إلى جوارى مستشار صحفى بالسفارة السوفيتية.. وسألنى هامسا:

— ماهو موقف على صبرى؟!..

قلت له فى دهشة:

— ماذا تعنى؟!

فلزم الصمت ولم يكمل ..







حسب كاية

إقصد القتي

ومن

رئاسة

التحرير

وغيره

ومن

الكتابة









٩٩ وصل وفد الاتحاد الاشتراكي إلى موسكو وهي تستعد لاحتفالات عيد العمال في أول مايو ١٩٧١، وكنت قد تركت القاهرة والجو شديد الحرارة، وفوجئت عند هبوطي من الطائرة في موسكو بدرجة الحرارة ثلاث تحت الصفر. وساعدني عبدالملك خليل مراسل «الأهرام» في موسكو على شراء معطف في الحال لينقذني من هلاك محقق من البرد القارس. ٩٩

ومنذ البداية كان واضحاً أن البرودة السيلسية أشد من برودة الجو، وإن تسعف المعاطف في التغلب عليها، وكان السفير المصري مراد غالب يعقد المآدب واللقاءات، لكن المسئولين الكبار مشغولون باحتفالات أول مايو أو بأمور أخرى.

وقفنا على الرصيف في الميدان الأحمر بجوار المنصة الرئيسية فوق قبر لينين، نشاهد استعراض الجيش الأحمر، وفوق المنصة يقف بريجنيف وأماريشال زوجوف الذي استولى على برلين في الحرب العالمية الثانية. وطال الوقوف والبرد القارس لا يرحم فاشفقوا على وعادوا بي إلى حجرتي في فندق «راسيا» الذي يطل على الميدان.

وكنت أتصور أنني أستطيع مشاهدة العرض العسكري من نافذة حجرتي. لكنني وجدت رجلين داخل الحجرة يجلسان على مقعدين ويحرسان النافذة. صامتين جامدين، وجلست على السرير

---



في انتظار الفرج. فالحراسة مشددة على كل موقع يطل على منصة العرض على امتداد عدة كيلو مترات، حتى لا تتكرر تجربة اغتيال الرئيس الأمريكى كيندى بينديقية بعيدة المدى .

كانت المجاملات كثيرة والأحاديث عادية. لكن بين وقت وآخر أسمع سؤالا يكشف للحظة خاطفة التوتر الذى تغلفه المجاملات. السادات يتحدث عن الإرهاب الفكرى بين عمال حلوان. ما الذى يقصده بالإرهاب الفكرى؟.. هل حضرت اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى الذى عارض مشروع السادات لإقامة وحدة مع ليبيا. ما الذى يعنيه هجوم صحيفة «الجمهورية» على مقالات هيكى فى «الأهرام»؟.

وجاء صباح يوم وكنت على موعد مع هيئة التحرير بصحيفة البرافدا، وكان الحديث حول وسائل التعاون فى الطباعة والورق وتبادل الأخبار. كلام روتينى لا يتناول السياسة، حتى انتهى الاجتماع وأثناء هبوطى الدرج الرخامى الكبير فى طريقي إلى الخروج، رأيت رئيس قسم الشرق الأوسط يقفز الدرج ليضل إلى وى يده برقية.. «صدر قرار بعزل على طنبرى من «الاتحاد الاشتراكى» وأسئلة: هل تعرف شيئا عن هذا الموضوع، ما الذى يحدث؟ أجبت: لأدرى. وانسحب التزل وهو ينظر إلى فى ارتياب. كيف لا أدرى؟ وزادت المجاملات فى رحلات إلى طشقند وجورجيا ومآدب وزيارة للأكاديمية العسكرية «فرونز» وأحاديث عادية، إلى أن حان موعد السفر إلى القاهرة.

وجاء مراد غالب يقول إننا مدعوون إلى لقاء أحد أعضاء المكتب السياسى فى الحزب الشيوعى السوفيتى اسمه «ايلونوفسكى» رجل بدين له عيانان حالماتان فى وجه مستدير صوته هادىء يتحدث ببطء عن كفاح الشعب السوفيتى والعشرين مليوناً الذين



ماتوا في الحرب العالمية الثانية. والكفاح المتواصل عاما بعد عام وإرادة الصمود وعدم التخاذل رغم المصاعب ورغم القحط الذي استمر سنوات في محصول القمح، ومع ذلك لم يتردد الشعب السوفيتي في إرسال شحنات القمح التي كان في أشد الحاجة إليها تلبية لطلب عبدالناصر.

ومضى الرجل بنفس الصوت الهادئ ودون تغيير في إيقاع كلماته يقول لنا ببساطة: إن الاتحاد السوفيتي لن يستطيع أن يقدم لمصر السلاح ولن يستطيع أن يواصل إرسال القمح إلى مصر. وإن علينا أن نعتد عى أنفسنا. أن نكافح وأن نصمد، ثم نبحت الأمر مع الولايات المتحدة!!

كانت الكلمات أشد برودة من العاصفة الثلجية القادمة من سيبيريا. كل شيء يتغير وكل شيء لم يتضح بعد. السادات الذي حدثني كثيرا عن الديمقراطية يغضب لمعارضة اللجنة المركزية لمشروع الوحدة. ويتحدث عن الإرهاب الفكرى وسط عمال حلوان. مما يعود بذاكرتى إلى أيام «صاو-صاو» يقود العمال في مارس ١٩٥٤ لتموت تجربة الديمقراطية في المهد.

الكتاب ممنوع من الكتابة. والتنظيم الطليعى لا يجتمع ولا أحد يتولى مسئولية جمع أعضاء التنظيم لمناقشة ما يحدث. والهمس يدور، فغياب اللقاء التنظيمى ترك المجال للمناورات الفردية، وفقدان الثقة، وكان لابد أن تمضى أيام بعد يوم ١٥ مايو «ثورة التصحيح». أرى صورة انعدام الثقة والحيرة والبلبله داخل التنظيم، كما قرأتها في نص تسجيل لكاملة تليفونية نشرها «الأهرام» بعد إلقاء القبض على مايسى بمراكز القوى. وكانت المكاملة بين على صبرى ومحمد فائق وزير الإعلام، وكان الأول يشكو من تجاهل الصحافة لقضية الوحدة مع ليبيا والورطة التي



يريد السادات أن يدفع مصر إليها. وقال محمد فائق - كما نشر «الأهرام» - أنه سوف يتصل بى لأكتب فى الموضوع، فرد على صبرى: إنى آخر من يعلم بما يحدث.

وعجبت لهذا الأسلوب فى التعامل مع الكتابة والكتاب، فالقضية بهذا المفهوم ليست فى الأفكار ولا فى المناقشة والحوار، بل فى أن تعتمد على الكاتب الذى «يعلم» بالعلاقات الشخصية، ومن ضد من، ومن مع من، إنه الوجه الآخر للسادات الذى طلب منع على صبرى من الكتابة دون أن يقال له أو لأى أحد آخر إن السادات هو الذى أمر بمنع النشر!

لكن هذه الرؤية، كانت غير واضحة، وأنا مازلت فى موسكو، كان الأمر الواضح، أن الصراع يشتد بين السادات وعلى صبرى، وأن السادات الذى أسرع إلى مقعد الرئاسة فى اللجنة السياسية ليسبق على صبرى الذى حصل على أكبر الأصوات، يعاود الظهور بينما السادات يجلس على مقعد رئيس الجمهورية. وسيكون على طالبي المناصب والنفوذ الاختيار بين اسم السادات واسم على صبرى.

وكان الراجح لدى السوفيت ولدى أى إنسان يرقب الموقف، أن السادات سوف يكسب هذه المعركة الصغيرة، أو التى وصفها هيكل فيما بعد، قائلا: إن السادات كان يستطيع أن «يهشم بعضاته الصغيرة». أو كما كنت أقول لنفسى وأنا أقرأ ما قاله على صبرى إنى آخر من يعلم.. إنى فى حقيقة الأمر كنت أول من يعلم، وكنت أراه بوضوح صراعا على مناصب ونفوذ ولا أرى فيه صراعا حقيقيا تقتنع به الجماهير وتؤيده.

كان الفراغ الفكرى قد اكتمل والاختيار بين فلان وفلان، ولا أرى أملا ولا أرى صدقا فى هذا أو ذاك، وكان الذى يدهشنى حقا



أن رجالا أحترمهم وأثق في قدراتهم وكفاءتهم، مثل أمين هويدي ومحمد فائق جفرتهم الأحداث، ولم تتح لي فرصة حتى الآن أن أعرف ما كان في أعماقهم، وإن شعرت أن طباعهم أقرب إلى طباعى في العزوف عن المظاهر واستمالة الجماهير بالوسائل الديماجوجية وعلى أية حال انقطعت الصلة بينهم وبين الجماهير ولم تتأثر بعزلهم، أما غيرهم ممن حاولوا الأساليب الديماجوجية فقد اكتسحهم السادات بسهولة ويسر فقد كان أبرع منهم.

وكان لابد أن يطبق السادات استراتيجية الأمن فوق الرأى، ولقد أعد لذلك من قبل يوم ١٥ مايو. وكنت شاهدا على ذلك فقد وصلت الطائرة إلى القاهرة تحملنا من موسكو ظهر يوم ١٢ مايو ١٩٧١ وإذا باحتفال كبير يقيمه القسم الرياضى لجريدة الجمهورية في نفس اليوم وليس لى أدنى فكرة عنه. وذهبت إلى الاحتفال المقام في قاعة كبيرة بجوار مكتبى. وحضر جميع رؤساء الأندية الرياضية. وكل من له صلة بعالم الرياضة، وقد أعد ناصف سليم برقيات تأييد إلى الرئيس السادات باسم الحضور، فيما يعنى أن صراعا يدور في مصر. وهناك من يؤيد ومن يعارض. وصحيفة «الجمهورية» تؤيد وجميع رؤساء الأندية الرياضية يؤيدون ويبايعون.

وفي صباح اليوم التالى ذهبت إلى مبنى التلفزيون لأزور محمد فائق، وقابلت في مكتب منير حافظ، الذى أصبح وكيلا للوزارة، الدكتور حسن الزيات وكان مندوبا لمصر في الأمم المتحدة، قال لى انه يسافر غدا إلى نيويورك.

وسألنى : ماذا فعلتم في موسكو؟ وما كاد يسمع أن الاتحاد السوفيتى لن يمدنا بالسلاح والقمح حتى قال بلهجة حاسمة لاتخلو من أسى. وهو واقف معى وسط الحجرة:



— لو صح هذا .. فالبلد سوف يحكمها المشايخ!!  
وأسجل هذه الكلمة على مسئوليتي. ولها دلالتها. وإن كنت  
لأعرف مدى علمه بخطة السادات التي طبقها بعد ذلك. عندما  
استخدم الدين في السياسة لضرب كل ما له علاقة بما وصفه  
بمراكز القوى أول الأمر، ثم بكل ماله صلة بنظام الحكم في عهد  
عبدالناصر. لكنه في بداية الأمر أطلق سحابة من الديمقراطية  
لتغطية ما وصفه الزيات بحكم المشايخ، عندما تحالف مع جماعات  
من الشيوعيين، واختار منهم وزراء وأعضاء في اللجنة المركزية.  
واستدعاني وزير الإعلام الجديد الدكتور عبدالقادر حاتم.  
وقال لي بلهجة رقيقة: إنه يأسف للظروف السياسية التي تقتضي  
أن أترك رئاسة مجلس إدارة «الجمهورية» ورئاسة تحريرها،  
وجاء الصديق مصطفى بهجت بدوى يزورني في نفس اليوم في  
بيتي، وقال: إن كل شيء سيكون على مايرام وإني أستطيع أن  
أكتب. وأرسلت مقالا إلى الصحيفة التي كنت رئيسا لتحريرها منذ  
أيام. وبعد يوم، جاءني في الليل بعض العمال ومعهم بروفة المقال.  
ومازلت أحتفظ بها. وقالوا لي:  
— عرفنا أنهم أخبروك أن العمال رفضوا جمع المقال، وهذا  
كذب. هاهو ذا المقال تم جمعه وتصحيحه. لكنهم يمنعون النشر  
ولا يريدون الاعتراف بذلك.  
ابتسمت . كنت أعلم أن هذه هي الرقابة على طريقة السادات.



**ضحايا**  
**الإعلام**  
**في**  
**عهد**  
**السادات**









**٩٩ استطاع السادات أن يشيع مناخ الحرية  
بإعلام مكثف، ومن خلال سيناريو به مشاهد  
مثيرة، كمشهد حرق شرائط التسجيل التي تحتفظ  
بها أجهزة الأمن في عمليات تصنتت غير مشروع. ١٠٠**

ومشهد ضرب جدار بسجن طرة إعلانا لتحطيم أسوار  
المعتقلات وهدم السجنون، وجميع المصريين «أولادى» لهم كل  
الحرية بلا قيد أو شرط والصحافة تكتب ما تشاء، يعود إليها  
مصطفى أمين الذى دخل السجن ظلم وعلى أمين الذى كان منفيا في  
الخارج، وكل الكتاب المحرومين من الكتابة في عهد عبدالناصر  
مدعوون للكتابة سواء كانوا من الإخوان أو الماركسيين، ورغم ذلك  
كنت ممنوعا من الكتابة.

وجاء موسى صبرى يقول لى: إن هناك اقتراحا بنقل من دار  
التحرير إلى روزاليوسف، ونقل كامل زهيرى من روزاليوسف إلى  
دار التحرير. قلت له ضاحكا: هذا أشبه بعملية تبادل أسرى!  
وصحبنى موسى إلى سيد مرعى في الاتحاد الاشتراكي لإعداد  
القرار بالنقل، وكان عبدالرحمن الشرقاوى قد تولى رئاسة مجلس  
إدارة روزاليوسف ويرأس تحريرها وهو مثل موسى صديق حميم  
وقديم، ويذكر وقفتى معه عندما صدرت الأوامر بمنعه من الكتابة  
ورفضت الرقابة طبع ونشر روايته الفلاح ومسرحيته الحسين  
ثائرا والحسين شهيدا. فقد تحدثت المنع والرقابة ونشرت الرواية  
والمسرحيتين في «الجمهورية»، وطلبت منه أن يكتب يوميات



أسبوعية، وكان يريد أن يرد «الجميل» وأن يقف إلى جانبي كما وقفت إلى جانبه، ولكن ثبت أن ما يستطيع كاتب أن يفعله على مسؤوليته، في عهد عبدالناصر لا يستطيع أن يفعله أحد على مسؤوليته في عهد السادات.

اتصل بي عبدالرحمن الشرقاوي يرجوني أن نلتقي في فندق «شبرد» وقال لي ونحن نحتسى القهوة انه يرى ألا أذهب إلى روزاليوسف لفترة قد تطول، ولكنه يحتاج إلى بعض الوقت لإزالة عقبات تحول دون السماح لي بدخول المبنى أو تحول - طبعاً - دون الكتابة. كان السادات يريد تغيير الصورة في الإعلام، وفي جميع مجالات الحياة في مصر. كل ما له صلة بعهد عبدالناصر إن كان خيراً أو شراً لابد من «تغييره»، وكانت هذه هي فرصتي الحقيقية لأتفرغ لكتابة رواية «زينب والعرش» ومن بعدها «حكاية توه» وفي نفس الوقت عدت إلى مقاهي الشطرنج وتعرفت بأبطال اللعبة من الشبان، وبين كتابة الرواية ولعب الشطرنج قضيت أياماً خصبة من أفضل أيامي.

وكنت أتابع من بعيد ما يجري في عالم الصحافة والإعلام من خلال صديقي جمال العطيفي، وهي صداقة تعود إلى سنوات المراهقة، وكان يذاكر معي ليكون الأول وأقنع بأن أكون الأخير، إذ كان يحرص على أن يناقش معي محاضرات الأساتذة في كلية الحقوق ويعجب لعدم تركيزي في دراسة القانون واهتمامي بالأدب، وكان جمال يريد أن يكون وزيراً ويرى أنه أحق من غيره بالوزارة لأنه متفوق في دراسة القانون، ولأنه يؤمن انه أفضل من غيره من الذين تولوا الوزارة وكنت أتابع خلال تعليقاته وملاحظاته ما يجري في كواليس مسرح السلطة، وعلاقاته مع المشتغلين بالسياسة، وكان يتكلم عن اقتناع عن قدرته على صياغة



قوانين تحترم مبادئ الحرية والديمقراطية، وفي نفس الوقت تحقق للحاكم — السادات — القدرة على أن يكون الأمن والسلام الاجتماعي تحت السيطرة، واستطاع أن يقنع السادات الذى كلفه بصياغة القوانين التى تنظم الاعتقال بما يعطى مظهرا ديمقراطيا لا يتناقى مع الدعوة للحرية والخلاص من عهد المعتقلات والسجون والمصادر.

وكانت الفرصة بعد حرب أكتوبر قد سنحت لعبدالرحمن الشرقاوى أن يطلب الاستعانة بى فى روزاليوسف وكان يريد أول الأمر أن يستعين بصلاح حافظ لولا اعتراضات ثارت بزعم انه شيوعى، وحدثنى عبدالرحمن بعد أن طلب منى موسى صبرى أن ألتقى به وأساعده، وقلت لعبدالرحمن إنى على استعداد لأن أقبل رئاسة تحرير روزاليوسف بشرط ألا أكتب فى السياسة لأنى لاأستطيع أن أذاع عن مظاهر لا علاقة لها بيوطن الأمور، وقبل عبدالرحمن وقال: إن الأمور سوف تتحسن، وقد كسب السادات حرب أكتوبر، وسوف اقتنع بأن كل شيء يتجه فى الطريق الصحيح. حرية التعبير وحرية الرأى، وكنت لأشك فى صدق مشاعر عبدالرحمن، فهو لا يساوم فى كل مايتعلق بحرية الإنسان ويثور لأية إهانة تلحق بنفس بشرية، وهو الذى صك فى حياتنا الثقافية تعبير «شرف الكلمة».

وصدر قرار تعيينى رئيس تحرير روزاليوسف فى ديسمبر ولكنى أجلت وضع اسمى على المجلة، وقررت أن أعمل مع صلاح حافظ وفتحى خليل لتطوير المجلة. وبعد خمسة أشهر قال لى عبدالرحمن: إن السادات وافق على أن يشترك صلاح حافظ معى فى رئاسة التحرير، وقال: ان مشكلة الافتتاحية السياسية والمقال السياسى قد وصلت إلى حل سعيد لأن قلم صلاح حافظ سوف



يصول ويجول برشاقتة وبراعته وصرامته، وبدخلنا عهدا بدا وكأن أفكار جمال العطيفي عن الحرية أو «الليبرالية».. في عهد السادات على قدر كبير من الصحة. حتى وجد جمال نفسه خارج الوزارة والسادات يقول له: «انت خدعتني» لأنه - السادات - اكتشف أن القوانين التي صاغها جمال تقيد السلطة بفترات محددة لا يجوز أن يستمر الاعتقال بعدها، وتضع شروطا للرجوع إلى القضاء وهو يريد اعتقالا غير محدد المدة، ولا يريد أن يترك الأمر في يد القضاء. يريد قوانين أخرى غير تلك التي خدعه بها جمال العطيفي، ولم يندم جمال على ترك الوزارة التي كان يسعى إليها بكل طاقاته، لأنه لم يفكر قط في أن يتخلل عن المبادئ القانونية الصحيحة، فهو قبل كل شيء الحريص على النجاح بامتياز في امتحان القانون، حتى لو سقط في امتحان السياسة.

وجاء امتحان روزاليوسف أمام السادات مع القوانين الاقتصادية في يناير ١٩٧٧ والانتفاضة الشعبية التي وصفها السادات بأنها انتفاضة الحرامية، وكانت روزاليوسف قد أعدت تغطية كاملة للأحداث، أشرف على كتابتها صلاح حافظ، وكنت معه في مكتب عبدالرحمن الشرقاوي عندما دق جرس التليفون فرفع السماعة وتكلم بلهجة فيها اهتمام. فلما وضع السماعة التفت إلينا. صلاح وأنا وقال:

— هذا نائب الرئيس «حسنى مبارك» يقول: إن الرئيس يريد عدم إثارة موضوع الانتفاضة.  
قال صلاح :

— كتبنا أن الحكومة أشعلت حريق الأسعار فأطفأه السادات. وفكرنا لحظة .. واستقر رأينا على أن ما كتبته روزاليوسف ليس فيه ما يثير أو يدعو إلى فتنة.  
لكن السادات غضب، ولم يقبل ما كتبناه وما ترجمناه عن



مراسلى صحف أجنبية تابعوا الأحداث، وطلب عبدالرحمن الشرقاوى الذى ذهب للقائه فى القناطر.  
يقول عبدالرحمن: إن السادات استقبله جالسا تحت شجرة وفى يده عصا، وقال له السادات:  
— الشيوعيون ضحكوا عليك.

وطلب منه السادات أن يختار منصبا آخر ، فاختار المجلس الأعلى للفنون والآداب وتقرر عزلنا «صلاح وأنا» من رئاسة تحرير روزاليوسف، وجاء مرسى الشافعى رئيسا للتحرير، وبعد أسابيع أعلن مرسى فى اجتماع عام بالمجلة أن الرئيس السادات مرتاح إلى موقف روزاليوسف، ويقول إنه لم يعد يقرأها! فكان هذا أغرب ماسمعتة فى تقييم صحيفة بأنها أصبحت جيدة لأنها لاتستحق القراءة.

كان السادات يطبق بطريقته الخاصة، نفس القاعدة التى بدأت بها الثورة وهى أن الأسبقية لاستراتيجية الأمن، ومن أجل الأمن يجوز إغلاق الصحف أو خنق أصواتها ويجوز تقييد حرية الرأى، كل الوسائل — مشروعة أو غير مشروعة — تجوز من أجل أمن النظام.

وجاء فى آخر عهد السادات منصور حسن وزيرا للإعلام، وعندما قابلته شعرت باحترام كبير نحوه، وحدث أن زار روزاليوسف لأمر ما، فدارت مناقشة حول الرقابة وحرية الرأى.. وذكرته بالندوات التى كان يجريها جمال العطيفى فى التلفزيون ولماذا لا تتكرر. <sup>١٠</sup>

فقال بصراحة:

— لن أتورط فى هذا الكمين.

وقال: إن اليساريين كانوا يبتلعون أصحاب الرأى الآخر فى



المناقشة، وعندما يجد أن الحوار متكافئ ووجهات النظر معروضة  
بندية سوف يختلف الأمر ويقبل إذاعة مثل هذه الندوات.

لكن منصور حسن واجه أزمة حادة عندما قرر السادات إخراج  
عشرات الصحفيين من أعمالهم الصحفية وشرع في اعتقال من  
يشاء من جميع الاتجاهات يمينا أو يسارا، وذهب إلى منصور  
حسن من يطلب استثناء بعض الصحفيين من قرارات العزل أو  
الإبعاد. فقال:

لا أطلب الاستثناء .. لأن هذا الطلب يعنى انى موافق على  
عزل الآخرين.

وترك منصور حسن منصبه معلنا لمن يريد أن يفهم ان  
استراتيجية الأمن — فوق حرية الرأى واحترام الرأى الآخر — لم  
تعد قادرة على أداء وظيفتها، لم تعد قادرة على تحقيق الأمن وبعد  
شهر كان حادث المنصة واغتيال السادات.





**أسئلة الثلاثين عاما !**







٩٩ تتلخص تجربتي ككاتب في عهدى عبدالناصر والسادات في أن السلطة السياسية كانت تتعامل مع حرية التعبير باستراتيجية محددة، وهي أن الأمن أهم من الثقافة، وحماية النظام تبرر تقييد الحوار.. وإن اختلف أسلوب التعامل من عهد عبدالناصر إلى عهد السادات. ٩٩

ولا أريد أن أقف عند المقارنة بين العهدين، ذلك لأنى أفكر في الحاضر، وما أكتبه عن أيام عبدالناصر وأيام السادات، مقصود به أيام مبارك، ولأقول بوضوح: إن استراتيجية الأمن لا تحقق أمنا إذا ما كانت قيда على حرية الرأي، وإذا تدخلت في حوار المتقنين لتفرض عليه مساراً معيناً يرضى عنه النظام أو يرتاح له الحاكم، وأسبقية الأمن على حرية الفكر لم تحقق الأمن للنظام الناصرى في يونيو ١٩٦٧.. ولم تحقق الأمن للحاكم في ٦ أكتوبر ١٩٨١، ولقد انشغلنا بالمقارنة التاريخية بين العهدين - عبدالناصر والسادات - وهي مقارنة عقيم إذا لم تؤد إلى فهم الحاضر.

وأذكر خطاباً للكاتب الانجليزى «ديزموند ستوارت» كان قد أرسله إلى ناشر أمريكى يتحدث فيه عن مشروع دراسة يريد أن يكتبها عن عهد عبدالناصر مقارناً بعهد السادات، ولقد ترك «ديزموند» نسخة من هذا الخطاب «التقرير» مع أوراق أخرى، وبعد وفاته جاء في وصيته انه يترك لى أوراقه وما أريد أن احتفظ به من كتبه في مسكنه بشارع يوسف الجندى بباب اللوق، ولكنى



لم أذهب لأحضر مع مندوب السفارة الانجليزية تنفيذ الوصية في شقته، واكتفيت بما لدى من أوراق، وأجد أن هذا الخطاب الذي أرسله «ديزموند» إلى الناشر الأمريكي عام ١٩٧٦ فيه رؤية - أجنبية - جديدة بأن نتأملها.

عزيزي كارل ..

مصر تقوم بتشريح جثة عبدالناصر. قرأت في مجلة «كل شيء» الأسبوعية اللبنانية مقالاً بعنوان: «عبدالناصر، قاض أم متهم»، وفي المقال ملاحظتين تثيران الاهتمام، فلقد ظهر حتى الآن في مصر أكثر من سبعة وثلاثين كتاباً عن عبدالناصر، تهاجمه أو تدافع عنه، وذلك خلال العام الماضي فقط، وهذا يدل على أن هناك آخر نوعاً من حرية الصحافة، فصحيفة «الأخبار»، ولها ميول غربية وهي أقرب إلى أسلوب «الدليل أكسبريس»، استطاعت أن تتفوق على صحيفة «الاهرام» التي أصبحت مملة منذ أن تركها هيك، بينما يتصاعد توزيع «روزاليوسف» التي تمثل الفكر اليساري وتضم أفضل الكتاب والرسامين - في رأيي - فارتفع التوزيع من خمسة آلاف إلى مائة وعشرين ألفاً في الأسبوع.

وعملية تشريح عبدالناصر أشارت اهتمامي، لأن هناك آراء متضاربة حول حكم عبدالناصر الذي دام ثمانية عشر عاماً، وهذا التضارب يدل على أن هناك أعراضاً للتغير تستحق أن أكتب عنها مقالاً السنوي، وربما بدأت مقالاً بأن أسجل موقفى الشخصى، لقد جئت إلى مصر عام ١٩٥٧ لأقابل عبدالناصر وناقشت معه في جلسة دامت أربع ساعات أفكاره الرئيسية.

وهنئذ ذلك الوقت ارتبطت حياتى بمصر التي أمتت قناة السويس، وبعد أن قضيت قبل ذلك ثمانية أعوام في العراق التي هى شبه إقطاع، وقمت بتأليف بعض الكتب، وترجمت روايتين



مصريتين - «الأرض» للشرقاوى و«الرجل الذى فقد ظله» لفتحي غانم - وعاصرت في مصر أيام عبدالناصر الوحدة والانفصال مع سوريا وحرب اليمن. وأيقنت أن أحسن النوايا التى يضمها الحكم العسكرى تنتهى إلى عدم الكفاءة والقهر.

ولقد عبرت عن مشاعر الإحباط في كتابى «معبد جانوس» الذى صدر في حياة عبدالناصر، ولكن إعجابى كان واضحا ومستمرًا بالانجازات الإيجابية التى حققها عبدالناصر مثل السد العالى.. والحد من سطوة الإقطاع والتصنيع والقوانين الاشتراكية، وإحياء الشعور بالكرامة والهدف الوطنى لمصر.. وسوف يكون الموضوع الرئيسى لمقالى تحليل أو وصف مايجرى في مصر معتمدا على مقتطفات من هذه المجموعة من العناوين التى تناولت عبدالناصر.. ابتداء بتلك التى تندفع في أحضان الغرب إلى المعتدلين سواء الذين يؤيدون أو يعارضون عبدالناصر، إلى الذين أقاموا معبدا لعبادة عبدالناصر.

ولعل أحد الكتب التى أثارت الاهتمام هو كتاب «أسرار خلف الأسوار» للكاتب جلال الدين الحامصى، ولقد باع ثمانين ألف نسخة، وأشار جدلا وخصاما حول مازعمه أن عبدالناصر هرب خمسة عشر مليون دولار إلى الخارج، ويذكر نقطة هامة وهى أن الخطأ الرئيسى لعبدالناصر أنه حرم الشباب المصرى من ذاكترته التاريخية، وكان تاريخ مصر بدأ في يوليو ١٩٥٢، والحامصى الآن وأثناء كتابة هذا الخطاب وسط عاصفة عاتية. أما «روزاليوسف» فهى مع عبدالناصر، وقد نشرت حلقات عن عبدالناصر تشعر بصدق وشفافية كاتبها. واسمه محمود الجيار، أحد رجال عبدالناصر وإن كانت لا تخلو تعليقاته من السداجة. وأريد أن أختتم مقالى بأن أوازن بين المناخ الحالى الذى يسمح



بهذا الجدل والفساد الذى يستشرى حالياً والتضخم، وفقدان المصريين للهدف الذى كان يدعوهم إليه عبدالناصر، إن كل طائفة وكل سفينة تغادر مصر فى هذه الأيام تحمل معها مهاجرين، إنهم يصوتون بأقدامهم التى تغادر مصر.. مارأيك..

### المخلص ديزموند

لقد سمحت لنفسى بنشر هذا الخطاب الخاص، لأنى أريد أن أدعو القارئ إلى أن يخرج من دوامة المقارنة ليوظفها فيما هو مفيد. أى فى استخلاص الدروس التى تفيد فى مواجهتنا لمشاكل الحاضر والمستقبل، فالقضية ليست فى مدح عبدالناصر وتأييده إلى درجة العبادة والتأليه.. أو الهجوم عليه للقضاء على كل ما يذكرنا به.. أهم من ذلك هو النظرة الناقدة الفاحصة التى تعترف بزعامة الرجل وإنجازاته، وتبحث فى نفس الوقت عن أسباب الخطأ، تناقشها بموضوعية من أجل الحاضر وليس من أجل إصدار أحكام على الماضى، وهذا أيضاً لابد أن ينطبق على عهد السادات، إذا أردنا أن نستفيد فى فهم حاضرننا.

ولنتخلص من الحيرة التى تواجه شبابنا وهو يفكر فى المستقبل، وبهذه المناسبة، أريد أن أشير إلى خطاب من نوع آخر، كتبه وأرسله إلى صحفى شاب كان يبدأ حياته الصحفية بدأب ونجاح، ولكنه كان - منذ ثلاثين عاماً - فى حيرة تامة، يحمل معه أسئلة تبحث عن إجابات.

ولقد وصل هذا الصحفى فيما بعد إلى رئاسة التحرير فى عهد مبارك، ولنقرأ خطابه، لنرى العناصر التى تتكون منها القيادات الصحفية فى ظل استراتيجية «الأمن فوق الثقافة وحرية التعبير».

عزيزى الأستاذ فحتي..

لا أدري، هل من الجائز أن أكتب لك خطاباً، ينشر ويقرأه



الناس، وقد قلت لنفسى، ولم لا! إننى لا أكتب له خطاباً خاصاً أطلب فيه لنفسى علاوة، ولا أشرح أزمة عاطفية أعيش فيها، إننى أسجل فى كلمات قليلة حيرة أحسها وتعذبنى.. فهل تسمع لى «بالفضفضة»؟!

يا عزيزى الأستاذ فتحي.. أحياناً أشعر أن ما نكتبه مجرد ملء صفحات لنقبض مرتباتنا فى نهاية الشهر، إن شعوراً يسيطر على، أننى وزملائى «عبيد» للمطبعة.. يثور سؤال يعذبنى: هل نكتب ما نريده، نحن، أم نكتب ما يريده الناس.. هل الصحافة عنصر إعلامى يؤثر حقيقة فى الناس؟ هل له فى بلدنا «سلطان» كبير؟ هل يهتز المسئول عندما نكتب شيئاً ندينه به.. و.. هل تعتبر الدولة أن ما نقدمه من وثائق ومعلومات.. له وزن؟ هل ينظر إلينا كبضاعة أم كرسالة؟!.. كتبنا حتى تعبنا، حتى أرهقنا.. ثم مللنا.

والسؤال: هل من الطبيعى أن «نكتب» هذه المشاعر ونستمر.. أم نتوقف فوراً.. وهل التوقف يعتبر جريمة أم تكاسلاً أم إهمالاً..

وإذا كنت جريئاً فيما أكتب، فما حدود هذه الجراءة؟ ما حدودها فى التحقيق أو التعليق.. أو حتى الخبر الصغير؟ هل الجراءة أن أذكر كل ما عندى لأكون صادقاً مع نفسى ومع القراء.. حتى لو كان ما أذكره هذا يمس «الأشخاص» أم أن للأشخاص.. شخصيات اعتبارية. بعضها بأسلوب مؤسسة السينما - حرف «أ» - وبعضها حرف «ب».. وأخرى حرف «ى».. هل أكون كذاباً مع نفسى وصادقاً مع الناس.. هل ألف وأدور، هل أتذاكى.. هل أستعبط.. هل أسكت.. هل أغامر.. هل.. هل.. هل؟!

أرجوك لا تحذف كلمة واحدة مما كتبت، إنس أنك رئيس تحرير.. اعتبر نفسك زميلاً فى الحيرة كصاحب تجربة أكبر، وربما

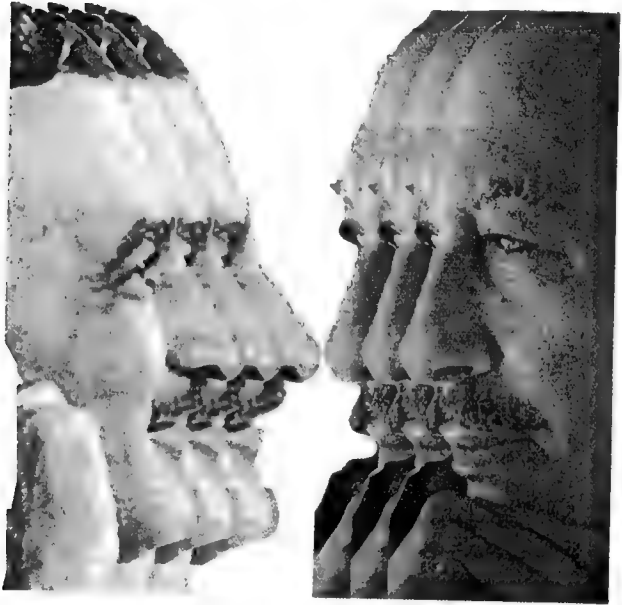


هذه ليست حيرتى وحدى، ربما كانت حيرة زملاء آخرين، لكننا نمسك بالقلم، هذه صناعتنا، نحن نحبها ونريد أن نصنع شيئا..  
المخلص مفيد فوزى

وقد نشرت الخطاب كاملا في «صباح الخير» الصادرة في ٢١ مايو ١٩٦٤.. وظلت هذه الأسئلة وغيرها تتردد عند المشتغلين بالكتابة في كل العهود، أحيانا تبلغ الحيرة ذروتها، وأحيانا يبدو في الأفق نور حرية مقبلة.. يستقبلها الكتاب والصحفيون بتفاؤل مشوب بالحذر، كما يقولون في لغة الدبلوماسية.. ذلك لأن المناخ السائد هو أن الأهم هو الأمن.. أحيانا يكون الأمن القومى، وأحيانا أمن نظام، وأحيانا أمن حاكم.. وأحيانا أمن أجهزة أو تيارات تتصارع داخل السلطة، خاصة في مرحلة انتقال السلطة أو توقع انتقالها.

وفي ظل استراتيجية الأمن بهذا المفهوم الشامل، لا تتوافر الفرصة لنضج الأفكار، وممارسة الثقافة بمعناها الحقيقي، أى التعرف الموضوعى والإقدي على المشاكل والازمات، واكتشاف وسائل العلاج وأساليب التحدى الناجح للازمات، لأن عملية الاكتشاف تحتاج إلى تفكير وإمعان في الخيال، وتضارب في التقدير، ومقارنة بين موقف وآخر، وقبول الوقوع في الخطأ وفتح أبواب الجدل والنقاش حتى يتبين الصواب من الخطأ وتنسجم التصرفات وأنواع السلوك بما استقر في الضمائر واقتنعت به العقول، للأسف لم تتح للمثقفين من أهل الكتابة الفرصة التى يستحقونها للتعبير عن أنفسهم أو اكتشاف ذواتهم، أو مجرد التسجيل النقدي لما جرى في مجتمعهم. ولقد كانت تجربتى في منتصف الثمانينات مع الرقابة لها دلالتها البالغة الخطورة.





**استراتيجية أمن أشهرت إفلاسهما**







99 تجربتي مع رقابة التلفزيون لرواية الأفيال،  
هي التي كشفت عن إفلاس استراتيجية الأمن في  
مواجهة حرية التعبير والثقافة.. بل - وهذا هو  
الأخطر - في مواجهة متطلبات الأمن ذاتها! ٩٩

ولقد كنت متحمسا لتقديم الرواية إلى التلفزيون المصري.  
وكننت سعيدا باتصال الصديق ممدوح الليثي بي، وحرصه على  
أن نلتقى في الإسكندرية ليتفق معي على إعداد الأفيال كمسلسل  
للتلفزيون المصري.

وزاد من حماسي أن الفنانة سهير رمزي كانت تريد إنتاج  
الرواية بعد نجاحها في «زينب والعرش». فأعلنت في الصحف أنها  
سوف تقدم الأفيال، لكن ممدوح الليثي اتفق معي على أن موضوع  
الرواية يثير قضايا هامة جدية بأن يتولاها التلفزيون المصري،  
فقلت له: إن هذا يسعدني، لأنني في الحقيقة أرى أن تتناول  
التلفزيون المصري لرواية تناقش الإرهاب والتطرف والانهيئات  
الاجتماعية في البيت والمدرسة وتأثيرها على حالة الشباب وما  
ينتابه من عنف، يعطى للقضية ما تستحقه من اهتمام، كما أنه  
يحمل معنى أصيلا، وهو أن نقد المجتمع، ونقد السلطة التي  
ساهمت بأخطائها في تصاعد العنف والتطرف، إنما هو نقد صادر  
من تلفزيون مصر، ولا يحمل أى معنى للتشنيع أو نشر ثيابنا  
القدرة في الخارج، بل نحن الذين نواجه أنفسنا بأنفسنا، ونبحث في  
مشاكلنا ونصدي لها بإرادتنا.



وكان التليفزيون المصرى فى ذلك الوقت قد واجه أزمة عنيفة أثناء عرض مسلسل لمصطفى أمين اسمه «صاحب الجلالة الحب». فقد سمعنا عن أصوات احتجاج تصاعدت لأن مشاهد المسلسل لم تقدم القوات المسلحة فى الصورة اللائقة بها قبل وبعد ثورة يوليو، وتدخل رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محمـد الدين ليعيد رقابة المسلسل.

وحدث أن كان على موعد للقيام بزيارة رسمية فى الخارج، فطلب إحضار حلقات المسلسل التى لم تذع وراجعها بسرعة ثم طلب اختصارها فى ثلاث حلقات ليطمئن إلى أن أصوات الاحتجاج لن ترتفع أثناء سفرة، وكان ممدوح الليثى يقول لى: سنوف نعوض ماحدث لصاحبة الجلالة فى مسلسل الأفيال، فاستنتجت من كلامه، ومن رغبته فى إعداد الأفيال، أن هناك سياسة جديدة للإعلام، تفتح الأبواب للتعبير وللعالجة القضايا الهامة التى تتناقص مسئولية السلطة كما تتناقص مسئولية الأفراد فى المجتمع دون أن تتعرض لتدخل من الرقابة.

وكتبت سيناريو الأفيال ورحب به ممدوح الليثى وتحدث معى أكثر من مخترع كبير عن اتصالات تمت معه ليتولى الإخراج، ثم استقر الرأى على أن يتولى الإخراج إبراهيم الصحن الذى اتصل بى ليخبرنى أن الرقابة بعد أن أجازت الرواية، وتم طبع السيناريو، عادت واعترضت على الرواية.

وقرأت تقرير الرقيب «على الزرقانى» فوجدت عجباً، إنه يرفض أن تتناول الأفيال الجماعات المتطرفة، إنه يرفض أن تتناول الأفيال التطرف الدينى، لماذا لا يكون البطل مدمن هيروين وليس متطرفاً أو إرهابياً، تقرير يجمع بين الجهل بالأدب، والتملق الزائف، والمبالغ فيه لتعليمات الرؤساء «المجهولين» الذين طلبوا الاعتراض على



الرواية التي طلبها التلفزيون وسعى إلى تقديمها وعرضها. وذات يوم اتصل بي ممدوح الليثي، وطلب مني أن أسرع إليه في مكتبه، لماذا ياممدوح؟ قال ضاحكاً: لأن ضباط الشرطة يحاصرون مكتبي وسوف يقبضون على بسبب روايتك، وذهبت إلى التلفزيون، وهناك قابلت ضابطين كبيرين، بلغهما أن التلفزيون يعد رواية الأفيال، ثم بلغهما أن الرقابة تعترض، فجاء إلى التلفزيون ليعلنا أن الأمن مهتم بعرض المسلسل دون تدخل من الرقابة، ثم كان لقاء مع اللواء فؤاد علام وكان المسئول عن الجماعات المتطرفة في ذلك الوقت، وقال لي: إنه حريص على عرض المسلسل، ليرى الشعب كيف يتحول الشباب إلى التطرف والعنف، وقال: إن مثل هذا المسلسل يوفر على أجهزة الأمن العمل في الشارع المصري لسنة شهور كاملة، لأن الوعي مطلوب وأصبح ملحا وضرويا قبل أن يستفعل الأمر!

كانت هذه هي المرة الأولى التي أواجه فيها موقفاً، يعلن فيه «الأمن» أنه يحتاج إلى نشر «الوعي» لأنه الوسيلة لتحقيق الأمن، استمعت إلى كلام اللواء فؤاد علام في مكتبه بوزارة الداخلية، وشريط من الذكريات يجري محموداً في رأسي، عن الأيام التي كنت أسمع فيها أن الأمن يبدأ بالقوات المسلحة، ثم الشرطة، ثم الإعلام، أما الثقافة فيأتي أمرها في ذيل قائمة طويلة من قضايا اقتصادية واجتماعية و... و..

وعندما قال لي ممدوح الليثي ومعه إبراهيم الصحن: إن السيناريو سوف يتم تصويره بلا تعديل أو حذف، شعرت أن تحولا حقيقيا يحدث في مصر، إننا نريد أن نصنع أمناً بالوعي والثقافة، قبل أن نصنعه بالبندقية والمدفع، والثقافة هي التي تهين لنا العقول القادرة على حفظ الأمن سواء أكان أمن الخارج



أم أمن الداخل، فلم تعد القوة هي التي تفرض كلمتها على الثقافة، بل أصبحت رسالة الثقافة هي الضوء أو النور الذي يكشف الطريق للجميع، لأنه يميز عقول الجميع!

وفجأة أنطفأ النور، فقد صدرت الأوامر بحذف ما تم تصويره، ولم يكتف الرقيب بالحذف، بل أمر بحرق ماتم تصويره، لماذا؟ ما السبب؟.. لأن دولا عربية اشترت المسلسل واعترضت على ما فيه من قضايا تطرف وإرهاب، اشترت المسلسل وقررت حذف وجرق ساعات كاملة من التصوير، والتلفزيون المصرى يبيع ويخضع لرغبات المشترين، دنائيرهم أهم من طلبات أمن الداخلية، وسمعت كلاما واضحا يهر الحذف: إننا لانستطيع أن نأخذ بكلام يصدر من الداخلية، لأنهم - بما فيهم وزير الداخلية نفسه - لا يستمرون في مناصبهم.. والزبائن الذين اشتروا أهم وأبقى!

والدهش حقا أن وزير الداخلية في ذلك الوقت سقط بسرعة، وفؤاد علام نفسه انتقل إلى مكان آخر، وكتبت عدة مقالات وأحاديث صحفية عن هذا الأمر، ولا أحد يهتم ولا أحد يريد أن يهتم أو على الأصح لأحد يجرؤ على أن يهتم، بينما استراتيجية الأمن تنهار وتشهر إفلاسها أمام استراتيجية الدناير والريالات والدراهم، وتيار بشرى مندفع إلى منابع الثروة لا يريد سوى المال، يبيع مذهب الدينى، يتخلى عن تقاليد مصر فى الأخذ بإجماع أهل السنة ورفض التحيز للآراء والفتاوى الخلافية التى لم يجمع عليها أهل السنة، ويبيع تاريخ مصر.

كما حدث أن طالب أستاذ جامعى مصرى بشطب تاريخ الحضارة الفرعونية من برنامج التدريس فى جامعة بالسعودية ظنا منه أنه سوف يكسب حظوة ومالا، لولا أن شاءت الظروف أن أساتذة سعوديين درسوا فى جامعات أمريكا رفضوا دعوته ونبهوه



إلى أن التاريخ علم ودراسة الحضارات علم لاغنى عنه.. فذهب الأستاذ المصرى يبحث - باسم حماية الدين من تاريخ الفراعنة - عن الذى يؤيده ويمنحه الحظوة والمال.

وخلال الثمانينات، وبينما كانت سياسة مصر تركز على مواجهة الأزمة الاقتصادية من ناحية، وتعمل على إعادة العلاقات المقطوعة مع الدول العربية من ناحية أخرى، كانت استراتيجية الأمن تفقد وزيلتها، والعقول المصرية المشغولة بالاقتصاد تفتقد ثقافتها، والاندفاع إلى الدنانير له رد فعل مضاد يهاجم المصرى والمصرية ويدعم نظرة الاستعلاء على العقول التى تبغ مالديها، بعد أن أصبحت فارغة تعيش تحت رقابة حماية الأمن وتوجيهاته وتعليماته ورقابته.

وكان لابد أن تحدث اغتياالات وانفجارات، لأن فراغ العقول، يجلب على الفور ريحا تهب لتملا الفراغ، تمثل قوى غاشمة أو غشيمة.. شديدة الفظاظة والتوحش، لكنها - كما يقول لنا التاريخ - تمثل طاقات جديدة كلها حيوية وعنف، تبحث عن ثقافة حقيقية، وتفاعلات تساعد على إنصاجها، فإذا لم تجدها فلا بد أن تدمر ماحولها ثم تدمر نفسها.

وهكذا وجدنا أنفسنا فى وقت متأخر نبحث عن الثقافة، وحرية التعبير، وانطلاق الإبداع والفكر، وتدعو إلى التنوير وإلى إعادة النظر فى الرقابة وقيودها، ولابد أن يتطور البحث إلى معركة جادة يخوضها المثقفون مع أنفسهم ومع مؤسسات الدولة لإعادة النظر فى استراتيجية الأمن التى أفلست منذ سنوات وماتت دون أن يعلن أحد وفاتها، بينما الأحداث تؤكد كل يوم أن نور العقل هو الوحيد القادر على فتح طريق السلامة أمامنا، وبغير العقل نضى فى طريق الندامة أو الطريق الذى نذهب فيه فتكون نهايتنا ولا نعود.



إن أجهزة الأمن لاتحصى الثقافة ولا تصنعها، والأمن القادر على تأدية وظائفه، يحتاج إلى الثقافة ترشده وتنبئ له الطريق، أما إذا خضعت الثقافة للأمن فهي تضيع وتملا فراغها بالضرورة قوى جديدة، تدمر إذا لم تتعلم، وهى لن تتعلم باستراتيجية تجعل الثقافة خاضعة للأمن، ولن تتعلم إذا لم ندرك أنها فى جوهرها نتيجة فراغ تسببنا فى حدوثه، فهو ليس من صنع الاقدار وليس حتما تاريخيا، ولن نتعلم إذا لم نتبصر بما تمثله من جديد مغمور وكامن فى أعماقها، ومهما كان الأمر فإنهم بشر ومسئولية المتقنين أن يكتشفوا أصالتهم وفطرتهم السليمة، قبل أن يكتشف رجال الأمن ترسانة السلاح والمتفجرات.















## هذا الكتاب

هذه المعركة حدثت في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات،  
فمنذ قيام الثورة في يوليو ١٩٥٢ - كما يروى فتحى غانم في هذا الكتاب - وضع  
جمال عبدالناصر هدفا محددا.. وهو السيطرة على عقول المصريين.. ولم يكن يستطيع  
تحقيق غرضه إلا بترويض المثقفين أولا.. وخاصة الصحفيين..  
وقد استخدم عبدالناصر في هذه المعركة الشرسة مع المثقفين كل الأسلحة المتاحة  
والمتوفرة للدولة والثورة من أجهزة المخابرات والمباحث والتنظيم السرى أو العلني..  
وقد بلغ من قدرة التنظيم الطليعى أنه يمكنه إطلاق إشاعة في القاهرة تنتشر من  
الإسكندرية إلى أسوان خلال ساعة واحدة!!

وقد نفذ صبر عبدالناصر من الصحافة والصحفيين الذين قباوموا كل الأسلحة  
والأجهزة بهدف ترويضهم والسيطرة عليهم.. فأصدر أخيرا قرارا يتأميم الصحافة في  
مايو ١٩٦٠.. ومنذ ذلك التاريخ انتهت الملكية الخاصة للصحافة وانتقلت ملكيتها إلى  
الشعب الذى كان يمثل في ذلك الوقت الاتحاد القومى!!

ولم تكتفى الثورة بالاستيلاء على الصحافة.. بل امتدت المعركة إلى الأدباء  
والمفكرين.. لترويضهم كما تم ترويض الصحفيين.. وذلك لوضع الصحافة ثم الأدب  
تحت سيطرة الأمن.. وخيم مناخ القهر على المثقفين للاشتباه في عدم ولائهم للثورة!!  
وفتحى غانم كان شاهدا على كل وقائع معركة الترويض.. كان رئيسا للتحرير.. وفى  
نفس الوقت أحد الشخصيات البارزة الذين اختيروا للانضمام للتنظيم الطليعى.  
وإلى جانب أنه صحفيا كبيرا.. فإن فتحى غانم أديب وروائى حساس كتب عشرات  
الروايات التى أثارت ضجة منها «الأفيال» و«زينب والعرش».. وقد حصل فتحى غانم  
على جائزة الدولة التقديرية هذا العام.. وقد تأخر حصوله على هذه الجائزة ربما بسبب  
مواقفه الشجاعة التى جعلته شهيدا.

وهذا الكتاب الخطير يروى فيه فتحى غانم وقائع المعركة التى حملت فيها الدولة  
ترويض المثقفين وخصوصا الصحفيين.. وقد نشر فتحى غانم هذا الكتاب من  
قبل في مجلة روز اليوسف ولم يعترض أحد على أية واقعة من وقائع المعركة  
انتهت بهزيمة عام ١٩٦٧.. وهزيمة الثقافة.. وأصبحت الثقافة

الشمس في جنيها

طبع  
بمطابع  
دار  
أخبار  
اليوم

53

مكتبة

Bibliothèque Alexandrina



0399730

